

# المكتبة الثقافية

٣٩

بين سنتي ١٨٨٢ — ١٩٠٧

الدكتور عبد العزيز رفاعي

وزارة  
الثقافة ووزير المعوقين  
الإدارة العامة للمكتبات

Bibliotheca Alexandrina  
0196742

١٥ يونيو ١٩٦١

اهداءات ٢٠٠٠

المهندس / د. ادميس اللقاني

الإسكندرية

المكتبة الثقافية

٣٩

# قضية الجلاء عن مصر

بين سنتي ١٨٨٢ — ١٩٠٧

الدكتور عبد العزيز فاعى

وزارة  
الثقافة والإعلام  
الإدارة العامة للثقافة

الناشر



١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

## مقدمة

لبريطانيا حلم تسعى إلى تحقيقه ، دعماً لنفوذها ،  
وصيانة لامبراطوريتها في الهند ، وقد حققت ذلك  
باحتلالها مصر سنة ١٨٨٢ .

وكان الاحتلال اغتصاباً ، قام على القوة العسكرية ، وقضى  
على استقلال مصر ، وحقق لبريطانيا ، المركز الممتاز فيها ، دون  
سائر الدول الطامعة فيها .

ولما كان هذا الاحتلال احتلالاً غير مشروع بالنسبة لمصر  
فقد وجد أمامه اتجاهات ينحو إلى القضاء على الاحتلال ، لرد  
الحقوق إلى أهلها ، ذلك هو اتجاه الجلاء ، وذلك كان منحي  
قضيته .

وقد مضى الصراع بين هاتين الفكرتين وهذين الاتجاهين  
المتضادين في خططهما ووسائلهما من أجل المغالبة مدى ربيع  
قرن ، فاختلفت نظرة الساعين لتغليب أحدهما على الآخر ،  
كما اختلفت الوسائل وأدوات الصراع لتحقيق ذلك بقدر  
اختلاف الغايات .

كانت نظرة هذه الدول نحو الاحتلال ، نظرة حقد على معتد سلبها حقوقها الاستعمارية ، ومن ذلك كان الجلاء ، السبيل إلى استردادها إذا ما تحقق ، وكانت وسائلها لذلك مفاوضات ، كما كانت مؤامرات دولية ومتاعب تثيرها ضد الاحتلال في مصر حتى يجلو او يعترف بهذه الحقوق .

اما النظرة والوسائل بين المصريين فكانت تختلف عن ذلك فقد كان الاحتلال لديهم اعتداء على وطنهم ، وكان الجلاء عندهم مسألة كرامة واستقلال ، لذلك اختلفت وسائلهم لاسترداد ذلك او علاجه ، عن وسائل هذه الدول ، فكانت : محاولات يرتكز معظمها في البداية على هذه القوى كسبيل للعون على الوقوف في وجه الاحتلال من أجل التحرر ، ولكنها ما لبثت في أخريات هذه الفترة أن قامت على النضال القومي عندما وضحت نيات هذه الدول الاستعمارية وأخذ الروح القومي يستعيد بعثه السابق ، على أساس الإيمان بالفكرة .

أما نظرة بريطانيا نحو الاحتلال ، فكانت من خلال مصالحها الاستعمارية ، وتنفيذاً للسياسة الجغرافية التي اقتضتها

من أجل الهند بالاستيلاء على مصر ، كما استولت من قبل ، على  
جبل طارق ومالطة وعدن وغيرها .  
وكما كان الاحتلال أمراً حيويّاً لها ، كان اتجاه الجلاء أمراً  
يناقض مصالحها ، في تحقيق المركز الممتاز الذي تسعى إليه ،  
وكانت خطة بريطانيا لنيل ذلك والاحتفاظ بمصر هي سر  
الاحتلال الذي وطد أركانه في هذه المدة ، واستطاعت به  
مواجهة الخصوم متفرقين ، خطة قامت على الغموض والشد  
والجذب ، وعدم الإفصاح عن طبيعة الاحتلال الجارحة ،  
وتجنب الصيغ وعدم الاستعجال ، وتغليب الجوهر على العرض ،  
وقبول كل ما تمليه الظروف تلك الحطة التي شكلها كرومر  
على الوجه الذي استطاع به تفتيت ذرات وحدة الساعين للجلاء ،  
فأرسي بذلك الحجر الأساسي لاحتلال دام بعد ذلك ردحاً  
طويلاً ، حتى اطمأن على مركز الاحتلال إلى حد الظن  
بأنه ألقى بمصير مصر في يد انجلترا دهرأ ، ونسى أنه كان يلقي  
بمصير الاحتلال بفضل سياسته الحارقة ، في يد الروح القومية  
الذي كان ينبعث إذ ذاك في عهده بعثاً ، حتى شهد طلائعه  
في نهاية عهده ، ولقي الاحتلال مصرعه على يديه في النهاية ،  
وتحقق الجلاء .

في هذه الصفحات المحدودة محاولة لترتيب صورة تاريخية  
مبسطة مستقاة من الوثائق ، والمصادر التاريخية الهامة ، عن  
الاحتلال وقضية الجلاء في الفترة ما بين ١٨٨٢ — ١٩٠٧  
وما قام من أجلهما من محاولات في الداخل والخارج انتهت  
باستقرار الاحتلال وتحقيق المركز الممتاز لبريطانيا في مصر -  
آملين التوفيق بذلك في الإسهام في نشر الثقافة التاريخية  
والمشاركة في حركة البعث العربي الجديد .  
والله ولي التوفيق

المؤلف

عبد العزيز رفاعي



## اصتلال انجلترا لمصر

**مبا** اهتمام بريطانيا بمصر ، منذ أن أصبح لها في الهند  
إمبراطورية ، ومن ثم أخذت ترمق مصر كطريق  
حيوى لانتحيا بدونه ، وقد أخذ حرصها على ذلك يزداد بمقدار  
ما كان يثير تخوفها على ضياع هذا الطريق ، ولا سيما بعد فتح قناة  
السويس ، وقد وجدت أن آمن طريق لذلك هو الاكتفاء  
مؤقتاً بالمحافظة على علاقة مصر بتركيا في حدود القرمانات  
الصادرة ، حتى حدث ما غير هذه الحطة ، إلى التدخل المسلح  
في الوقت المناسب ، وتحقيق مراميها الاستعمارية .

كانت سياسة انجلترا نحو مصر ، منذ معاهدة ١٨٤٠ تعمل  
على الإبقاء على مصر تحت السيادة العثمانية ، وفقا للقرمانات  
الصادرة ، ولكنها بدأت سنة ١٨٧٠ بعد أن أخذ إيمانها يتلاشى  
بصلاحية تركيا على البقاء ، ترى ضرورة الإشراف على مصر  
بعد فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وشراؤها حصه بمصر في  
أسهمها ، إذ ذاك أصبحت القناة وحمايتها حيوية بالنسبة إليها .  
غير أنها لم تفكر جدياً في غزو مصر في السنوات التي

سبقت مؤتمر برلين المنعقد سنة ١٨٧٨ ، فقد كانت أوروبا منكشة  
إذ ذاك في عزلة سياسية أمام اتحاد القياصرة ، « الألمانى  
والنمساوى والمجرى والروسى » وكانت تعمل فقط على أن  
يكون لها المركز الممتاز فى عهد إسماعيل ، ولو أنها اضطرت  
للتعاون مع فرنسا فى مصر لحاجتها إليها فى مؤتمر برلين .

ولم تقبل إنجلترا نصيحة روسيا والمانيا باحتلال مصر ،  
وكانت الدولتان قد صارحتا إنجلترا مراراً بأنهما لا تعارضان  
فى ذلك ، وكان بسمارك فى سنة ١٨٧٦ قد عرض عليها أن  
تستولى على مصر مقابل استيلاء روسيا على مضائق تركيا ،  
كحل للمسألة الشرقية ، حلا يدعم السلام فى أوروبا ويفض  
الحلاف بين إنجلترا وروسيا فى البلقان ، وكانت ألمانيا تقصد  
بهذا دفع نفوذها السياسى نحو الازدياد فى أوروبا ، غير أن إنجلترا  
رفضت هذا العرض لأنها كانت تريد الإبقاء على كيان  
الامبراطورية العثمانية كأكسد السبل لصيانة طريقها إلى الهند ،  
لأن ذلك . كان فى رأيها ، من شأنه أن يقضى النفوذ الروسى عن  
الشرق ، فاستيلاؤها على مصر كان يشجع روسيا فى الاستيلاء  
على المضائق ، والمساس بقناة السويس ، إذا ما امتد نفوذ هذه  
الدولة داخل الامبراطورية إلى سوريا مثلاً .

وكان ثمة تنافس كبير لبسط النفوذ الأجنبي على مصر بين فرنسا وإنجلترا في عهد إسماعيل ، وكانت سياسة بريطانيا إذ ذاك تقوم كما وضحتها فرمان قنصل الولايات المتحدة إذ ذاك حول استثمارها بالمركز الممتاز فيها ، ولكنها فضلت التعاون مع فرنسا كما قلت لحاجتها إليها وقد بدت مظاهر ذلك التعاون جلية في تسوية ديون إسماعيل ، بل والعمل على خلعها عندما حان الوقت لذلك .

ولقد بدأ التسلسل الإنجليزي في مصر في عهد إسماعيل ، منذ أن استطاعت البيوت المالية الإنجليزية ، أن تتمدده بشق القروض ، حتى إذا ما بدأت مصر تعجز عن سداد ديونها وشعرت بالحاجة إلى إصلاح إدارتها المالية ، كانت أولى خطواتها للتسلسل هي بعثة كيف الإنجليزية ، ثم تدرج الأمر إلى إنشاء صندوق الدين ، فالرقابة الثنائية من فرنسا وإنجلترا ، والإشراف على الشؤون المالية في مصر ، وضمان حقوق الدائنين وتدرج بعد ذلك إلى رغبة الدولتين لضمان ذلك ، وتوسيع سلطاتهما ، بإنشاء لجنة تحقيق ، انتهت قراراتها بمصادرة أملاك الخديو لضمان حقوق الدائنين ، ودفعه إلى التنازل عن سلطاته ، إلى نظام وزارى يمارسها سنة ١٨٧٨ . ولقد شكلت أول وزارة لذلك برئاسة نوبار

وعضوية ريفرز ويلسن الإنجليزى للعالية ، ودى بلنير الفرنسى  
للأشغال ، وزاد تدخل الدولتين وضوحا ، عندما بدأنا نحسان  
بالخطر على نفوذهما خلال اختار الشعور القومى فى نهاية عهد  
إسماعيل ، وقد كان انطلاقه فيما بعد فى عهد توفيق من أكبر  
الأسباب التى عجلت بالتدخل المسلح ، وانفراد بريطانيا  
بالاحتلال من أجل صيانة مصالحها .

ظهرت طليعة الشعور القومى الجديد سنة ١٨٧٧ ثمرة عوامل  
تأصلت آثارها فى النفوس — مظالم كثيرة فى مجتمع ملء  
بالالتزامات خالٍ من الحقوق ، وتحكم تركى ظالم وأزمات مالية  
طاحنة ، ثمرة استغلال الأجانب مرافق البلاد ، بجانب عامل اتصال  
مصر بأوروبا ووجود حظ لا بأس به من النهضة الفكرية ،  
كل ذلك هيا البيئة الصالحة ، لاستنبات غرس القومية والوقوف  
فى وجه هذه المظالم ، فاجاء الأفغانى سنة ١٨٧١ وألقى فيها  
بأفكاره وثعاليمه الحرة التجديدية حتى تلقفتها البيئة فلما سعى  
لتوجيه هذه الروح الجديدة ، بما أنشأه من الحفل الماسونى ،  
بلغ من انضم إليه ٣٠٠ عضو ، كان منهم العسكريون والأدباء  
والأعيان وغيرهم .

فلما شاء نشر الفكرة السياسية الجديدة ، نهضت على

يديه الصحافة الشعبية تدعو للحكم النيابي في مصر ، فكأشما جاء جمال الدين الأفغانى ليوجه ويقود ويعبىء المشاعر ويعمدها للعمل ، فلما شاء الحديو إسماعيل ان يستند إلى هذه الروح لمواجهة النفوذ الأجنبي لاستعادة نفوذه وتمكن من إحداث انقلاب فى نظم الحكم ، بإقالة الوزارة النوبارية وإسناد رئاسة الوزارة إلى محمد شريف على أساس الحكم الدستورى ، كان الحديو قد مكن الروح الجديدة من التوئب ، وأثار بالتالى فى الدولتين القلق على نفوذهما ومصالحهما فى مصر ، وعندئذ لم يجدا بداً إزاء ذلك الموقف إلا السعى فى جد إلى خلعه ، وذلك بالضغط على تركيا ، وكانت نتيجة توفيقهما فى ذلك ، القضاء على الحكم القومى الجديد ، والاطمئنان على صيانة مصالحهما ، فى ظل الإبقاء على العلاقة بين مصر وتركيا .

وخلف توفيق أباه فى خديوية مصر ، وظلت هاتان الدولتان فى تعاون لاقتسام النفوذ فى مصر بينهما ، وقد استهلنا حكمه بإصدار فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ مقيداً سلطة الخديوية ومؤكداً العلاقات بينهما وبين الخلافة ، ومن ثم أخذ مسند الخديوية يتجه نحو الضعف وبدأت كفة النفوذ الأوروبى راجحة ، ثم استمر التعاون بينهما بعد ذلك حتى انطلاق الثورة

العراية وتولى شريف رئاسة الوزارة ، ولكن كان انطلاق  
القومية المصرية على يد الجيش من أكبر الدوافع التي دفعتهما  
إلى التفكير في التدخل المسلح في مصر وفي ظل أخذت بريطانيا  
تعمل في جد ، على الأفراد باحتلال البلاد سيما بعد أن احتلت  
فرنسا تونس سنة ١٨٨١ .

كان قيام الثورة العراية بزمامة الجيش نتيجة لمقدمات ملزمة  
بحدوث نتائجها — مظالم تقع على كاهل الشعب وجيشه من  
الحديوية ، وتحكم تركي يمكن العنصرية من البلاد ، وانحطاط  
اقتصادى واستغلال أجنبي لا تراعى فيه مصالح المصريين في وقت  
أخذ فيه سحر الحديوية يتلاشى ، فليس بدعا إذا أن ترتفع بهذا  
كله ، رأس الثورة التي بدت طلائعها من قبل في نهاية عهد  
الحديو إسماعيل .

لم يكن متوقفاً — بعد ما حدث سنة ١٨٧٩ من خلع إسماعيل  
والقضاء على الحركة الدستورية — أن يطول الموقف دون حل  
للقضاء على سلطة الدولتين ، وقد قررت الظروف أن يكون بدء  
الخروج على نظام المراقبة الثنائية على يد الجيش مرة أخرى في  
عهد توفيق بعد أن تجلبى ذلك من قبل في ثورته في ١٨ فبراير  
سنة ١٨٧٩ ضد طغيان النفوذ الغربي والتحكم الداخلى ، وكان

الجيش إذ ذاك هو الهيئة الوطنية الوحيدة التي مملكتها مصر  
دون أن تعتدى عليها إنجلترا وفرنسا وتمسك بزمامها ، كما كان  
بعيداً عن عبث المراقبة الأجنبية .

وأخذ الحطب يتفاقم في بداية حكم توفيق ، فبدأ الجيش  
بالدفاع عن مصالحه الخاصة ، و انتهى بعد ذلك بأن أخذ على عاتقه  
الدفاع عن مطالبه البلاد ، فأسقط وزارة نوبار من قبل سنة ١٨٧٩  
لحبسها مرتباته ، وكان الحال كذلك تقريباً سنة ١٨٨٠ إذ قام  
إذ ذاك بعض الضباط ومنهم أحمد عرابي محتجين في معروض  
رفعوه إلى ناظر الحرية على حبس المرتبات وتسخير الجنود ،  
فأصغى إليها ولاة الأمور ولكن دون ما حل حاسم ، وقد بدت  
فيه مصالح المجموع منفصلة هذه المرة عن مصالح الأفراد ،  
عندما أشار معروضهم إلى الغبن والمحسوية في نظام الترتيات  
في عهد عثمان رفقى الشركسى المتعصب ، ولكي يحسم الموقف  
صمم عرابي وصحبه في منتصف يناير سنة ١٨٨١ على أن يقدم إلى  
رياض رئيس مجلس النظار ، معروضاً ثانياً أشد لهجة من الأول ،  
يطلب عزل ناظر الحرية ، والنظر في نظام الترقية ، فعد ذلك  
تمرداً من الجيش . وشاء هذا الناظر بعد تردد ، القضاء عليه ،  
فلجأ إلى خدعة لاعتقال الضباط للشاكين ومحاكمتهم ولكنها

باءت بالفشل ، و انتهت بظهور الجيش مطالباً بعزل ناظر الحرية فأجيب إلى طلبه ، ونصب مكانه صديق للعرايين ذو نزعة دستورية وهو محمود سامي البارودي ، وكانت نتائج هذه الثورة أعظم خطراً من نتائج نصر الجيش في ثورته الأولى ، إذ اندفع عرابي بعدها يطرق باب المسألة السياسية لما لمسه من سوء المعاملة إبان النظر في شكوى الجيش ، ولزيادة حرصه بعد ذلك على العمل على إقرار العدل وضمان الأمن والمساواة على أساس إعادة الحكم الدستوري . وقد أصبح الجيش بعد هذا الحادث الأخير ، معقد رجاء الأمة لتحقيق سيادتها .

وأدركت حكومة مصر ومستشاروها الأوربيون مدى الخطر الذي ينشأ من التماهى فى تهيج الجيش ، وسعوا إلى تهدئته بالتعجيل بدفع مرتباته ، مع الوعد باتباع قواعد العدل فى الترقيات ، ولم يأت شهر مايو حتى كانت الأمور قد استقرت ، ولكن لم يمض على ذلك وقت طويل حتى أخذ رياض يثير الموقف ويسعى للتخلص من عرابي وأصحابه للقضاء على الحركة القومية الناشئة ، بتعقب العرايين والتنضيق عليهم ، وكان المراقبان الأجنيبان يعلنان مدى تصرف الناظر المثير للنفوس ، بل وسعى رياض بعد ذلك إلى تشتيت العرايين بإرسال الفرقتين



الثتين يقودهما عرابي وزميله عبد العال حلمي لأطراف البلاد ،  
فلما مارض محمود سامي البارودي ذلك ، أرغم على الاستقالة ،  
فنصب مكانه ، صهر الحديو داود يكن ، فزاد ذلك الأمر تعقدا  
وقلقا والموقف قربا إلى الولوج في المسألة السياسية ، والمطالبة  
بالدستور ، بعد أن أدخل في قلوب العراقيين وجلا من احتمال  
القضاء عليهم ، وبذلك اقترب الموقف ، من النحام الدولتين  
مع الحركة العراقية .

صمم عرابي على ألا يطيع أوامر داود بإبعاد الفرقتين  
وعزم على الإطاحة بمهدرياض وقلب نظام الحكم ، فجمع  
جنوده ، ليلتقي على رأسها بالحديو في ساحة طابدين في ٩ سبتمبر ،  
وهناك أملى عليه مطالبه ، فأذعن الحديو عن يده وهو صاغر  
لإرادته واستجاب إليه في إسقاط الوزارة وإصدار الدستور ،  
وإبلاغ الجيش حده الأقصى وهو ١٨٠٠٠ جندي ، وقد نفذ  
الحديو ذلك بالتدريج . فاستدعى شريف لتأليف الوزارة ،  
فقبلها بعد تردد بعد أن ضمن إقصاء الجيش عن التدخل في  
شئون البلاد .

واستقبلت هذه الحركة بالابتهاج من البلاد ولكنها لم تحظ  
من أوروبا بدعوة طيبة ، لأنها كانت ترمز إلى بداية العمل إلى

القضاء على نفوذ الدولتين واخذت جريدة التيمز تشير من طرف خفي إلى « ما لإنجلترا في مصر من المصالح السياسية العظيمة » .

كانت إنجلترا وفرنسا إذ ذاك تعملان في تنافس على احتلال مصر في الحفاء ، وقد أثارتهما هذه الحركة رغم ما بدا من حسن نية القائمين عليها ، فاشتداد ساعدها ، كان معناه القضاء على مصالحهما المالية والسياسية ، وما كانا ينويان فعله في المستقبل ، ولم يكن يخطر ببال حملة السندات والدبلوماسيين منذ أن عزل إسمايل ان مصر ستثير قلقهم من جديد ، وأصبح الميل إلى احتلال مصر قريبا ، وكان على إنجلترا ان تختار السبيل الذي يحقق اغراضها بأقل الأمور ضررا فترجع إلى سياستها القديمة وتدعو تركيا للتدخل في الأمر وتترقب فرصة تكون خيرا لها تمكنها من العمل الحاسم باحتلال البلاد .

وما كاد اللورد جرافل يسمع بالثورة ، حتى رأى أن يسبق فرنسا إلى العمل ، فأمر القائم بأعمال السفارة الإنجليزية بباريس بمقابلة وزير الخارجية الفرنسية ويفهمه « ما تعلقه حكومة جلالة الملكة من الأهمية الكبرى على اتباع إنجلترا وفرنسا خطة التهدة والمسألة إزاء الأزمة المصرية الحاضرة » وأبدت فرنسا

استعدادها للاتفاق في الوقت المناسب على التديرات التي قد ترى  
الحكومتان اتباعها مع معارضتها في إيفاد جنود تركية في هذه  
الآونة لأن ذلك في رأيها كان يزيد من نفوذ السلطان في مصر ،  
ولما جاء ذلك صدمة لجرانفل رأى أن يلجأ إلى مناورة دبلوماسية  
فقال : بأنه قد بلغه أن الحديو قد طلب إلى تركيا أن تحسم  
الموقف في مصر بجنود تركية وأضاف قوله ، بأن إنجلترا وإن  
كانت لا تميل إلى إصطناع العنف فإنها « لا تعارض في أن ينفذ  
السلطان بموافقة إنجلترا وفرنسا قائدا تركيا » غير أن سانت  
هيلير الفرنسي لم يصنع إلى ذلك ، وفضل أن تسيطر على مصر  
« مراقبة حرية مشتركة يقوم بها قائدان فرنسي وإنجليزي  
يستطيعان أن يعيدا النظام إلى الجيش المصري » ثم اكتفى  
جرانفل بإقناع السلطان بالعدول عن إيفاد قائد تركي .

وهكذا فشلت إنجلترا في إتيان العمل الحاسم للقضاء على  
الثورة إلا إذا رضيت بالاشتراك مع فرنسا في إحتلال مصر ،  
وكتبت التيمز إذ ذاك تقول : « ربما آن الوقت الذي يكون من  
الضروري فيه أن تنفذ إنجلترا المبدأ للقائل : إنها لا تجيز أن  
تكون مصالحها السياسية في مصر في المقام الثاني ما دامت  
مالكة للهند » ولكن لم يكن أمام إنجلترا غير الانتظار لاقتناص

الفرصة ، التي تلتهم فيها مصر غنيمة سهلة ، دون أن تثير عليها حربا طاحنة ، تشتبك بها مع العالم من أجل مصر .

وآثرت بريطانيا الانتظار ، وأخذت تسير فرنسا لتضمن عدم علو كفتها عليها في مصر وتظاهرها بالإحجام عن التدخل المسلح معها كيلا تضيق منها فرصة الافراد بالغنيمة وإن كان ولا بد من التدخل فليكن ذلك عن طريق تركيا فهو أقل الأضرار حتى تحين الفرصة .

واتظرت بريطانيا ، وحدث ان رأى أكليند كلفن المستشار المالى الإنجليزى في مصر أنه إذا تحقق أمله في أن تكون العناصر القائمة بالحركة الوطنية أكثر اعتدالا وأسلس قيادا ، وأمكن التخلص من الجيش وقواده بوسيلة من الوسائل ، لأمكن تجنب عواقب الثورة ، وكان ذلك ميسورا فإن الحزبين اللذين قاما بالحركة كانا يمثلان طبقتين مختلفتين : فالأعيان كانوا من طبقة الملاك ، وكان معظمهم من الأتراك والشراكسة ، اما الجيش فقد كان رجاله من الفلاحين ، وكان محمد شريف نفسه تركي الأصل ومن الأغنياء ، لذلك كان آخر ما يرغب فيه هذا الرجل أن يدافع عن حقوق الفلاحين ، وقد أكد شريف فعلا للقنصل البريطاني مالت عزمه على دعوة مجلس شورى النواب

مستقبلا ، للانقضاء ليصبح ذلك بالتدريج الممثل الشرعى لحاجات  
مصر الداخلية ، وبذلك تزول عن الجيش الصفة التى انتحلها  
لنفسه فى الحركة الوطنية ١١ وبهذا استقرت بريطانيا على موقفها  
زمننا تنتظر ما تأتى به الأيام .

أظهرت العناصر المدنية اعتدالا ، ومضى شريف طيلة  
فصل الخريف ، يعد القانون الأساسى متضمنا حدود واختصاص  
سلطة البرلمان ، بعد أن دعى مجلس شورى النواب القديم للانقضاء  
وقد قرر بعد أخذ ورد مع المراقبين الأجبيين ألا يكون من  
اختصاص المجلس البحث فى جزية الباب العالى والدين العام ،  
وكل التبعات التى فرضها على الخزانة ، وقانون التصفية وغيره ،  
وما بقى من الميزانية يكون للمجلس الحق فى أن يبدى فيه رأيه ،  
ودون أن يتخذ فيه قرارا ، ولم يضع للمجلس رأيا نافذا إلا فى  
سن القوانين وفرض الضرائب ، وقد كان كل ذلك ، بمثابة  
نزول حقيقى عن أهم أغراض الثورة وهو أن تحكم مصر نفسها  
بنفسها ، وكان التفاهم هو السبيل الذى يسعى إليه العراقيون  
لحل ذلك كله . ولكن هل أجدى التفاهم وحال الاعتدال دون  
التربص لمصر بالسوء ١٢

مضت إنجلترا ترفض المساس بسيادة الحديو ومصر وتماهى

عن احتلال البلاد ، وكانت تأمل في الوصول لحل معتدل للأزمة ،  
ولكنها كانت تعلق إحيائها عن الاحتلال بشرط عدم وجود  
حالة تزعجها وتقلب مقامها كي تتدخل ١١

وقد أخذ الموقف يتغير فتبدو نيات بريطانيا السيئة  
جهارا بتولى غامبتا رئاسة الوزارة الفرنسية ، فقد كان حريصا  
على الائتعم مصر بالحياة النيابية وبال دستور إبقاء على نفوذ  
فرنسا ، وحدث أن اقترحت فرنسا إرسال مذكرة مشتركة  
لتأييد سلطة الحديو ، للحيلولة دون وقوع اضطرابات ، فوافق  
عليها جرانفل خشية أن تمتد الرقابة الدستورية إلى الإدارة  
الأوربية ، وقد رأت الدولتان في هذه المذكرة التي أرسلتها  
في ٢ يناير سنة ١٨٨٢ تهديدان فيها بالتدخل المسلح — إذا ما قامت  
في مصر اضطرابات — سييلا لضمان مصالحهما وإن اختلفت  
سياستهما ووجهة نظرها نحو هذه المصالح .

كانت سياسة إنجلترا إذ ذاك ، تقوم على تحاشي التدخل  
الحربي في مصر ، منفردة أو مشتركة مع فرنسا مؤثرة تدخل  
السلطان لأن ذلك كان أخف ضررا عليها ثم لتجنب سوء الظن  
بالسياسة الإنجليزية وقد اندفعت بريطانيا توضح ذلك كيلا  
يتجه الحزب العسكري ومجلس النواب نحو الاتحاد فأرسلت

إلى قنصلها في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ رسالة بذلك ، تعلن عزمها على الإبقاء على العلاقة بين مصر والباب العالي ، لإقصاء التدخل الأجنبي وأن الظرف الوحيد الذي يرغب إنجلترا عن التحول عن ذلك هو حدوث حالة الفوضى في مصر .

أما فرنسا فكانت تختلف في سياستها ونظرتها نحو مصالحها عن إنجلترا ، فقد كان رئيس وزرائها جامبتا منزعجا من الثورة المرايية متخوفا من أن تثير عليه الجزائر ، وتونس ضد الحكم الفرنسي ، وكان يستهدف التدخل الفعلي في مصر بالاشتراك مع إنجلترا ، بل كان ذلك هو الباعث على اقتراحه على إنجلترا إرساله هذه المذكرة المشتركة الآتفة الذكر ، على أن إنجلترا كانت ترى أن التعليمات المشتركة لا تتضمن أى تعهد بالعمل الفعال ، بل ترمى فقط إلى التأثير الأدبي على الحديو مع المحافظة على اتفاق الدولتين .

وكانت الأمور تسير عادية لولا هذه المذكرة ، فقد افتتح الحديو المجلس في ٢٦ ديسمبر وكان ثمة أمل في تسوية النزاع حول الميزانية ، غير أن إرسال هذه المذكرة غير الموقف بسرعة ، فأثار النواب والجيش ، ودفعهما إلى التطرف والوقوف في وجه الدولتين ، وكتب مالت في ٩ يناير إلى رئيسه يقول :

« إن المذكرة قد أبعدت عنا كل ثقة ، لقد كان كل شيء يسير سيرا حسنا وكان ينظر إلى إنجلترا كما ينظر إلى دولة بارة خامية لمصر ، أما الآن فالمصريون يعتقدون أن إنجلترا ألفت بنفسها في أحضان فرنسا وأن فرنسا تحملها أسباب خاصة بحربها التونسية على التدخل » ثم كتب في ١٠ يناير يقول : « يتسرع من يخبر الآن بالنتيجة النهائية لما جرى ، ولكن أثره في الوقت الحاضر هو أنه قد زاد استحكام الروابط بين الحزب الوطني والجيش والمجلس ، ووقوف هذه العناصر الثلاثة في وجه إنجلترا وفرنسا كأنما هي عنصر واحد » .

وقد أرسل الباب العالي إلى الدول الكبرى منشورا يحثج فيه على عمل إنجلترا وفرنسا ، فكان جواب الدول أنها ترى أن الحالة الحاضرة في مصر ، لا يمكن تعديلها إلا باتفاق الدول الكبرى والدولة صاحبة السيادة ، وقد وافقت إنجلترا على ذلك بالطبع .

### براية دسائس التدخل :

كان أول أثر ظاهر لاتحاد شطرى الحزب الوطنى إثر تقديم هذه المذكرة هو المعارضة الشديدة ، لقانون شريف الأساسى



في مجلس النواب ، ولا سيما فيما يتعلق بالميزانية ، وقد أعلن المجلس بالإجماع أنه لا يقبل هذا القانون ، وأنه سيضع مشروعا من عنده يتضمن النص على حق المجلس في مراقبة الميزانية غير المخصصة بأداء الدين العام ، وقد وافق جرانفل على أن بريطانيا لا تريد منع المجلس منعا باتا أو دائما من النظر في الميزانية ، ولكنها تريد أن يحتاط المجلس في النظر فيها ويراعى المصالح المالية التي تعمل على المحافظة عليها ، أما غامبتا فقد عارض بشدة أي تدخل من المجلس في الميزانية ورأى « أنه يجدر بفرنسا وإنجلترا ألا تلين قناتهما كي لا يشجع تردددهما ما يطمع فيه الأعيان من يسطرسلطتهم على الميزانية » .

وتمسك شريف بموقفه ، وعندئذ ذهب وفد من النواب في الثاني من فبراير إلى الحديو فطلب منه إسقاط وزارته فعمل الحديو بنصيحة مستشاريه الإنجليز ونزل على رغبات المجلس ، وطلب أن يرشح ذلك من يريد ليلقى بذلك مسئولية المشاكل السياسية على هاتق المجلس ، ويحفظ لنفسه حرية العمل عند اللزوم ، فرشح البارودي ، فألف الوزارة وتسلم مقاليدها في ٥ فبراير وأصدر الدستور كما أراده النواب .

## موقف الدولتين :

وكان موقف الدولتين يسير تطور هذه الحوادث فلما بلغت هذه النهاية ، كان قد توفر لديهما الحالة التي دفعتهما إلى التفكير في التدخل المسلح وقد سارتا معا متعاونتين في الظاهر تخدع إحداهما الأخرى في الباطن وكانت الغلبة لبريطانيا في النهاية .

أرسل جرانفل إلى جامبتا في ٣٠ يناير يعلن معارضة إنجلترا في أى احتلال لمصر وتمسكها باستقلال مصر بموجب القرارات في حدود تبعيتها للدولة العثمانية ، وأنها لا تقبل إلا نوما واحدا من الاحتلال وهو الاحتلال العثماني على اعتبار أنه أقل الأمور ضررا وذلك بشروط محددة ، ولكنه في الوقت الذي أرسل فيه هذا الخطاب استقالت وزارة جامبتا وخلفتها وزارة دي فرسينيه وقد رأى ذلك منذ البداية أن أحسن حل للمسألة المصرية هو ألا تتدخل دولة ما في شئون مصر بل تترك تقرر مصيرها بنفسها وبهذا لا تقع فريسة في يد إنجلترا أو جعلها مسألة دولية وإن كان لا يرغب في اتخاذ أى نوع من التدخل وقد اتفقت الدولتان في نقطة واحدة فأفهمت إنجلترا فرنسا في ٣ فبراير أن الحكومة الإنجليزية لا ترغب

فى أن ترتبط بأى عمل مع معارضتها لكل عمل حربى ، إذ ذك  
صرح دى فرسينيه باتفاق فرنسا معها فى هذه الرغبة ، ولم يلبث  
جراقل أن أرسل فى ٦ فبراير إلى سفيره فى فرنسا بريقة  
تضمنت حل المسألة المصرية على أساس اتحاد الدول واشتراك  
السلطان ، وقد قضت بأن الحوادث الأخيرة فى مصر لا يخشى  
منها حدوث اضطراب أو فوضى فى القريب العاجل ، واقترحت  
انجلترا أن تتخابر الحكومتان الإنجليزية والفرنسية مع الدول  
الأخرى حول تبادل الرأى فيما يختص بأحسن الطرق التى يجب  
اتباعها فى الشئون المصرية على أساس المحافظة على حقوق  
الحديث والسلطان فى مصر ، والمحافظة على تمهيدات البلاد الدولية ،  
وأن بريطانيا حتى ذلك الوقت لا ترى أنه قد نشأت حالة تستدع  
التدخل ، وأنه إذا نشأت هذه الحالة فإن بريطانيا سوف ترغب  
فى أن يمثل هذا التدخل عملا جماعيا من جانب الدول ، وقد  
وافق دى فرسينيه على هذا الاقتراح فاتفقت الحكومتان على  
إرسال منشور إلى الدول متضمنا معناه فأرسل ذلك فى ١٢ فبراير .  
غير أن الحوادث فى ذلك الوقت كانت قد سارت بسرعة ،  
فاوجدت الموقف الموجب للتدخل فى نظر الدولتين من منح  
مجلس النواب حق إقرار الميزانية فى وزارة البارودى ،

والتحدى للمراقبة الثنائية الذى كان ثمرة تأليف هذه الوزارة .  
غير أنه كان ينتهى فى صف انجلترا . فى ظل ضعف تركيا  
وتردد السياسة الفرنسية .

ولا جدال فى أن انجلترا من ذلك الوقت كانت تفكر فى  
غزو مصر نقلا عن بلنت وترسم خطة القتال وقد شاءت أن  
تخرج من عزلتها وتخدع فرنسا وأوربا جميعا وكانت حادثة  
الضباط الشرا كسة أول تمهيد لخلق الأعذار والتمهيد للتدخل .  
فى أواخر إبريل ، وبينما كان عرابى يعمل على إصلاح  
الجيش وتنفيذ القانون العسكرى الجديد كشفت الحكومة عن  
جماعة من ضباط الجيش لاغتيال عرابى وزملائه ، وكان  
المدبرون لهذه المؤامرة كما جاء عن بلنت المؤرخ الإنجليزى  
المعاصر ، هم من صنائع الحديو إسماعيل ، ذلك أن عرابى كان  
قد رقى لفيئاً كبيراً من رجال الجيش فى الشهرين اللذين قضاهما  
فى منصبه وزيراً للحربية ، وكان ذلك يعتبر فى نظر أنصار  
الوزارة نتيجة لازمة لتنفيذ القانون العسكرى الجديد ، الذى  
كان يقضى بإحالة الضباط الذين يبلغون سنا معينة على الاستبعاد  
ومهما يكن الأمر فقد كان عمله مشروعا ، إلا أن ممثلى بريطانيا  
فى مصر قد اعتبروا هذه المسألة صورة من الاستبداد العسكرى .

كشفت المؤامرة في ١١ أبريل ، وصدر الحكم على المتآمرين في ٢ مايو ، وبين هذين التاريخين عزم مالت على أن يتخذ من الحادث وسيلة لإسقاط الوزارة ، ويتدرج به إلى التدخل إذا اقتضت الضرورة لا للمحافظة على الاتفاقات الدولية بل بدافع الإنسانية والعدالة ١١

واستطاعت الدسائس أن توقع بين الحديو والعرايين حتى وقف الحديو مستندا إلى مؤازرة النفوذ الأجنبي ، في الوقوف في وجه مطالب الوزارة الخاصة بتنفيذ العقوبات على المتآمرين حتى تأزم الموقف ، وحاول العرايون عزل توفيق ، بل والتخلص من الأسرة الحديوية كلها ، إلا أنهم لم يجدوا عوناً صادقا من مجلس النواب الذي آثر جمهوره الإبقاء على ولائه للحديوية في هذه المرحلة الحاسمة من خلال ولائه لمصالحه الذاتية بزمامة محمد سلطان وبذلك انفسح المجال للتدخل الأجنبي .

رأى دى فرسينيه القيام بإجراء سريع لتعزيز سلطة الحديو ، والقضاء على الحركة العراية بالقيام بمظاهرة بحرية فرنسية إنجليزية في مصر لإشاعة الاضطراب في صفوف الحزب العسكري وتشجيع الحديو على إقالة وزارة البارودي ، وتأليف وزارة أخرى موالية لهم ، غير أن هذه المظاهرة لم تزد الموقف إلا تعقداً ، والعرايين إلا تماسكا ، كما أنها عجلت بالتدخل الإنجليزي المنفرد

فى مصر ، وذلك بما انتهت إليه من حدوث المذبحة المعروفة  
 بمذبحة الاسكندرية التى كان من أسبابها هياج الشعور العام  
 لوجود الأسطول المشترك . ودعما للموقف خطت بريطانيا  
 خطوة أخرى ، فاقترح جرافل فى ٢٤ مايو على رئيس وزراء  
 فرنسا إرسال منشور إلى الدول يطلب منها مناشدة السلطان  
 بإزال جنوده فى مصر بشروط : منها أن تكون تحت إمرة  
 الحديو على ألا تستقر فى مصر أكثر من ثلاثة شهور، وأن يؤكد  
 السلطان بأنه لن يمس تعهدات مصر الدولية ، ولا حريتها بشيء ،  
 فأجاب دى فرسينيه على ذلك الاقتراح بأن مجلس الوزراء  
 الفرنسى ، قد قرر أن الحالة الراهنة فى مصر لا تسوغ الالتجاء  
 إلى الجنود التركية ، إذ أن الثوار قد بدأ يدب بينهم التفكك  
 وأن ثمة مصلحة كبرى فى انتظار ما تأتى به الأيام ، هذا رغم  
 ما أوضحته بريطانيا لفرسينيه من أنها ستعمل على إجلاء هذه  
 الجنود بعد انتهاء مهمتها فى مصر بالتأثير على الباب العالى بعد  
 عودة المياه إلى مجاريها ، ولم تتفق هاتان الحكومتان على شيء  
 إلا على أن يفوضا لقنصليهما فى مصر فى ٢٤ مايو على بذل ما يمكنهما  
 لإبعاد عربى وزملائه وتعيين شريف رئيسا للوزارة .  
 ولقد كان لهذه التحليلات آثارها السيئة بين الزعماء العسكريين

فلما أبلغ هؤلاء الضباط الجنود في نشرة أعدوها ووزعوها عليهم مبلغ إصرار الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، على نفي جميع الوزراء ومغادرة جميع ضباط الجيش مصر ، وتسريح هذا الجيش كله ، واحتلال الجنود الأجنبية لمصر ، ثم حل مجلس النواب ، قابل قنصلا فرنسا وإنجلترا ذلك الموقف بخطوة مثيرة أخرى ، إذ طلبا في مذكرة أرسلها إلى الحديو في ٢٥ مايو أن يترك عرابي وعلى فهمي وعبد العال حلمي القاهرة إلى داخل القطر ، واستقالة وزارة البارودي ، فلما قبل الحديو هذه المذكرة ، لم يسع محمود سامي البارودي إلا الاستقالة في اليوم التالي .

وتعقد الموقف ، وجدَّ العراقيون ونشطوا لمواجهة في اجتماع عقد بمنزل محمد سلطان ، مساء يوم ٢٧ مايو للحصول على موافقة النواب على عزل الحديو ، ولكن عبثا حاولوا ، غير أن إصرار الجيش على رفض استقالة عرابي من الحرية قد قوبل من الحديو بالإذعان ، فأعاده لمنصبه ولكن كان ذلك تفويتا للعاصفة .

ومرت الحوادث سراعا حتى توفرت العوامل التي دفعت بريطانيا ، لأن تتخذ الوسائل للتدخل في شئون مصر منفردة

فقد زادت الحديوية تهديدا من العراقيين وأدت الظروف إلى عقد مؤتمر القسطنطينية لتسوية بشئون مصر فتوفرت في ظله ظروف وفرص التدخل المنفرد عندما بدت إذ ذاك تركيا وفرنسا محجبتين عن التدخل . وألمانيا بزعامه بسمارك ، تعضد إنجلترا في سياستها . وبهذا لاحت الفرصة التي تجعل لسلطانها المقام الأول في مصر .

أبلغ فرسينيه في اليوم التالي لاستقالة البارودي ، إنجلترا بأن فرنسا لا ترى مبررا لمساعدة الجيش العثماني ، فكتبت بريطانيا لسفيرها في الآستانة - لورد دوفرين - بأن تنصح السلطان بتأييد سلطة الحديو وغير ذلك ، وعندئذ لم يجد فرسينيه بدا من مجازاة إنجلترا في إتجاهاتها ، غير أنه اقترح على إنجلترا في ٣٠ مايو عقد مؤتمر من الدول الكبرى في القسطنطينية لدراسة الموقف ، وسرعان ما وافقت إنجلترا على عقد المؤتمر ، ثم تحددت مهمة هذا المؤتمر بعد ذلك ، فكان محورها المحافظة على حقوق السلطان والحديو ، وكذلك التعهدات الدولية وما ترتب عليها ، ثم احترام الحريات التي كفلتها فرمانات الصادرة وغير ذلك .



## مؤتمر القسطنطينية :

انعقد المؤتمر في ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ ليفصل في المسألة المصرية ، وكان دخول أوربا في الأمر من شأنه أن يقضى على ما تخشاه بريطانيا من فقد مركزها الخاص في مصر ، وحرمانها أبدا من كل فرص تؤدي إلى تحقيق مطامعها ، ولكنها كي تتق الخطب الجلل ، كانت تعمل أول الأمر على دفع تركيا إلى التدخل في شئون مصر منتظرة أن تستطيع تسييرها وفق مشيئتها فلما خاب رجاؤها في ذلك ، وانعقد مؤتمر من الدول الكبرى رأت أنه إذا ما أصرت تركيا على عدم التدخل ، أو قررت الدول خطة لا تتفق مع مقاصدها وجب أن تعمل على مسئوليتها أو تستسلم للقضاء ، وكان معنى هذا أن تقع في حرب مع فرنسا أو مع دول أوربا كلها .

وقد أثبتت الحوادث أن الأمر كان أهون مما توهمت إنجلترا فقد ساقبت الظروف لها حليفا وهو بيسارك ، الذي شاء إضرام الخصام بينها وبين فرنسا ليضمن لألمانيا الزعامة السياسية على أوربا ، إلا أن بيسارك لم يشأ أن تذهب بريطانيا بمصر دون سائر الدول ، فمضت في الجلسة الأولى للمؤتمر « مسألة اتفاق

البراءة من الأثرة » . وفي الجلسة الثانية وقع على الاتفاق من  
من حضر من المندوبين ، وهو : « تتعهد الحكومات التي يمثلها  
الموقعون على هذا أنها في كل تسوية يقتضيها عملها المشترك  
لتنظيم شئون مصر ألا تسعى إلى امتلاك شيء من أراضيها ولا  
بأي امتياز خاص ولا إلى أية فائدة تجارية لرعاياها إلا ما كان  
عاما يمكن أن تناله أية أمة أخرى » ومع هذا فإن المؤتمر  
قبل أن يقرر شيئا حاول مرة أخرى أن يمنع إنجلترا من أن  
تحملها الأثرة على الاعتداء على مصر ، فقد قدم المندوب  
الإيطالي في الجلسة الثالثة التي انعقدت في ٢٧ يونية اقتراحا  
تضمن العبارات الآتية : ينبغي أن يعلم أنه ما دام المؤتمر منعقدا  
فليس للدول أن تقوم في مصر بعمل انفرادي ما « وقد أقر  
المؤتمر ذلك الاقتراح بعد ما أضيف إليه تحفظه دوفرين  
والركيز دي نواي مضمونه استثناء ما تفرضه « الظروف  
القاهرة » كظروف محافظة كل دولة على حياة رعاياها مثلا .  
وقد انتهى المؤتمر في ٦ يولييه إلى تسوية للمسألة المصرية  
عن طريق التدخل التركي ، يتضمن دعوة الباب العالي إلى  
إرسال قوة إلى مصر بإقرار النظام « بشروط محددة » غير  
أن السلطان رفض استجابة هذه الدعوة إلى وقت متأخر لمعارضة

فكرة التدخل التركي لتقيده بشروط اعتبرها مهينة له ، لا تتفق وبحقوق سيادته على هذه البلاد ، ولأنه لم يكن يريد أن يظهر بمظهر من يخضع لسلطة الدول الأجنبية في مسألة داخلية ، كما لم يكن يريد إثارة الشعور الإسلامي ضده بهذا العمل .

وقد انتهزت انجلترا هذه الفرصة وعزمت على التدخل في مصر قبل أن تعتمد الدول المذكورة وتقدمها للباب العالي ، بعد أن توفرت العوامل لانفرادها بالتدخل المسلح وإيقاف المؤتمر أمام الأمر الواقع ، وكان ذلك بضرب الإسكندرية في ١١ يولية .

وإذا نظرنا إلى العامل العسكرى الذى وقع منها فى ذلك اليوم والاستعداد الحربى الذى حدث على أثره لا يخال لنا شك فى أن انجلترا كانت قد اعتزمت أحد أمرين : إما الحصول على تفويض رسمى من الدول ، أو القيام بعمل يجعل كلمتها العليا فى الحوادث التى أصبحت إذ ذاك وشيكة الوقوع .

والقد استطاع دوفرين فى ٢٠ يولييه أن ينقل إلى رئيسه حديثاً دار بينه وبين القائم بأعمال السفارة الألمانية مضمونه ، « أن دول الشمال لم تقبل تفويضاً ما وأنه خير لنا أن نتقدم وحدنا من غير إبطاء . لقد أصبح كل إنسان يعلم أن التحفظ الذى

أثبتناه باسم الظروف القاهرة يشمل كل ما قد نضطر إلى عمله في مصر» وكانت إنجلترا تفضل أن تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت النمسا منذ سنوات البوسنة والهرسك ، كي لا تحد من حريتها في العمل ، ويجعل احتلالها لمصر راسخا ، ولكنها مضت على مسئوليتها مستهينة بمبادئ القانون الدولي وبمساعده ألمانيا واستطاعت أن تستغل الظروف المناسب معتقدة بأهمية سياسة الأمر الواقع . كانت تسعى للإستعانة بالباب العالي ، لظنها أن كل محاولة لها لضم قطر بأكملها توقعها في حرب مع أوروبا ، أو في مشاكل كثيرة ، ولكنها رأت أن هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة ، فبشارك كان يؤيدها وتركيا كانت تمتنع عن التدخل وتباطأ في حل هذه المسألة ، وفرنسا تمتنع عن الإسهام معها في ضرب الإسكندرية ، فلم يسمعها إلا اقتناص الفرصة لتحقيق ما ربتها بأقرب السبل وأقواها باحتلال مصر ، ليكون لها المركز الممتاز فيها .

### ضرب الإسكندرية :

صحت عزيمة بريطانيا إذن على ذلك بضرب الإسكندرية ، ولم يكن هناك أحقر ولا أوضح تفاهاً من الحجة التي تذرعت بها

إلى الشروع في ضربها وهي حجة محاولة المصريين إنشاء  
استحكامات في مرفأ المدينة ، إذ ذاك ، ولقد كلف سيمور بأن  
ينحبر قائد حاميتها بأن « محاولة سد المرفأ عدوان يقضى إلى  
ضرب الحصون » وكما أراد اللورد جرانفل ، أن يستر الانفراد  
والعمل المقصود ، فأشار على سيمور - أمير البحر الإنجليزى -  
بأن يدعو أمير البحر الفرنسى للاشتراك معه في البدء في أى  
عمل عدوانى ولكنه قال : « وليس لك أن تؤخر العمل بمقتضى  
التعليمات المرسلة إليك إذا ما أبى الفرنسيون الاشتراك فى الأمر »  
وقد أبى هؤلاء فعلا الاشتراك فى الأمر ، وعلى الرغم من إبداء  
قائد حامية الإسكندرية براءته من ادعاءات سيمور ، فإن الأخير  
لم يشأ أن تفلت منه الفريسة ، وكان ضرب الإسكندرية ، محاولة  
لمواجهة الدول بالأمر الواقع ، لاقتناص الفرصة .

واعتدت بريطانيا على حرمة القانون الدولى ، وقامت بهذا  
العمل الهمجى الذى لم يسبق له مثيل ، وأصبح العالم يرى أن  
غزو إنجلترا مضر واقع لا محالة ، وقد أيد العمل الحربى ذلك  
الرأى المتحمس الشديد الذى انبعث من كافة الأحزاب  
الإنجليزية ، فأصبح الأحرار بل والأحرار المتطرفون وغيرهم ،  
يتجادلون فى مسألة الحرب العاجلة مع ما أسموه فى مصر

إذ ذاك ، الطففة العسكرية المتمردة ١١ ، وقد انضم إليهم  
المحافظون ، وعلى أثر ضرب الإسكندرية ، وافق البرلمان غير  
أقلية محدودة منه على الاعتمادات الحرية الضرورية ، ثم سبّرت  
الجنود على الفور من مالطة والهند وجهات أخرى .

ولم يكد الإنجليز يستولون على الإسكندرية ، حتى كان الحديو قد  
تمكن من الهرب من قصر الرمل ، واتصل بسيمور ، ضد بلاده .  
ووقف الشعب بجانب عرابي ، ودافع جيش مصر عن الثغر  
الوادع حتى اضطر إلى الانسحاب إلى كفر الدوار حيث صمد  
هناك صموداً امتنع به تقدم الإنجليز إلى القاهرة فتحولوا إلى  
الميدان الشرقي ، فدخلته جيوشهم عن طريق القناة ، ولعبت  
الحيانة والدسائس التي كان ينظمها الحديو ومحمد سلطان من جهة  
والجيش الإنجليزى من جهة أخرى ، على تفكيك أوصال  
التماسك في الميدان الشرقي حتى تقدم جيش الاحتلال واقتحم  
حصون الجيش المصرى ، ومن ثم بلغ القاهرة وهناك استقبله  
الحديو استقبال الفاتحين ، وأخذ يحزل المعطاء وفعالاً للخونة ،  
الذين عاونوه على سحق العرايين وينكل بالأحرار الذين  
جاهدوا من أجل حرية بلادهم ، ومن ثم بدأت مصر صفحة  
جديدة من تاريخها الحديث .

إذ ذاك أرسلت بريطانيا دوفرين لينظم حال مصر السياسية والإدارية وفق المصالح البريطانية الاستعمارية والمالية ، فألقى المراقبة الثنائية وعبثاً راح احتجاج فرنسا على ذلك ، ولم تحفل إنجلترا بمخيمتها السابقة ، إلا فيما عرضته عليها من تعويض مقابل ذلك ، من منحهها رئاسة صندوق الدين ، ثم ألغى دوفرين دستور مصر ومجلس نوابها ، ووضع مشروعاً جديداً لتنظيم شبه نيابية كان في حقيقته ستاراً يوارى سوءاً الحكم المطلق للاخديو ، ويمكنه من الإدارة . كما حل الجيش المصرى وهيمن الاحتلال على الشرطة .

وأصبح ضرورياً أن يوجد رجل يقوم بعمل المعتمد البريطانى ولما لم يكن مالت ولا كلفن أهلاً لذلك فى نظر بريطانيا اهتدت إلى رجل كان له الفضل فى توطيد أركان الاحتلال ، ذلك هو كرومر .

## دعوى الجلاء

### واتجاهات بريطانيا

دعوى الجلاء منذ ان انفردت بريطانيا باحتلال **مصر** ، واخذت توجهها نحو مراميها الاستعمارية ، دعوى كانت محاولة إيجابية لرد الحقوق إلى أصحابها ، لقضية كان لها أطرافها ووسائلها الخاصة لمعالجتها .

كانت بريطانيا هي الجاني الذي اغتصب حقوق المصريين في حرياتهم واستقلالهم ، وأضر بمصالح الدول فيها ، بارتكابه جريمة الاحتلال ، وقد اعتدت بهذا كله على حرمة القانون الدولي ، ومبادئ العدالة ، وإذ يمثل المصريون الطرف الأصيل المجنى عليه ، فقد مثلت هذه الدول ذات المصالح ، الطرف الثالث في هذه القضية .

لم يكن احتلال مصر أمرا يسوغه القانون الدولي ، لذلك كان احتلالا غير شرعي ، لاعتبارات كثيرة : فلم تحتل بريطانيا مصر ، باعتبارها أرضا مباحة حتى يجوز فيها حيازة أرض لا مالك لها ، بقصد جعلها تحت سيادة حائزها ، فالاحتلال لا يصح إلا بالنسبة للأراضي غير الخاضعة لأي سيادة من السيادة ، فعلماء القانون الدولي يقولون : — ومنهم الأستاذ برى —



« لأجل ان يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية ، يجب أن تكون الأراضي غير مملوكة لأحد وألا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير ، أو بعبارة أخرى ، يجب ألا تكون تابعة لسيادة أية دولة ، أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنزل عنها » وقد كانت مصر عندما احتلتها بريطانيا ولاية عثمانية ذات مركز خاص .

ولم تكن مصر إذ ذاك بلدا مباحا ، فضلا عن أن احتلالها كان يلحق الضرر بحقوق الدول كلها ، التي تشتبك فيها مصالحها ، ومن أجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الأستانة ألا تختص دولة في مصر بميزة أياً كان نوعها .

ولم تحتل بريطانيا مصر على أساس الفتح ، قد يقال بأن انجلترا احتلتها وقت نشوب حرب ، كما تحتل الدول المتحاربة جزءاً من أراضي بعضها ، غير أن انجلترا عندما حاربت عرابي وأزالت جنودها إلى مصر ، كان ذلك بحجة إعادة السلطة إلى الحديو ، كما سبق أن رأينا ، وبمقتضى نص النشرة التي وزعها الجنرال ولسلي ، عندما بلغ نهر الإسكندرية لذلك لم يكن ثمة حرب بين انجلترا تحول للأولى احتلال الثانية ، ولو حدثت هذه الحرب ، لوجب على انجلترا إعلانها ، وهو ما لم يحدث .

كما أنه لم يكن ثمة من حاول التنازل لبريطانيا عن مصر بل ووجه الزحف البريطاني على البلاد بمقاومة شعبية شديدة ، استنفدت ما كان لها من قدر على المقاومة إذ ذاك ، لهذا كله كان احتلالها غير شرعى .

هذا فضلا عن أن بريطانيا لم تسكن موكلة من الدول باحتلال البلاد ، فقد قررت عدم افراد أية دولة فيما يتعلق بشئون مصر في مؤتمر الأستانة ، ولم تمنح لانهجلا القيا م بأى عمل فيها . وبناء على ذلك : يعتبر مركز مصر الذى أوجده الدول سنة ١٨٤٠ كإن لم يطرأ عليه أى تغيير من جهة الاحتلال ، بشكل لا يمكن لأحد أن يصيغ هذا الاحتلال بأية صبغة شرعية ، فقرارات مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ كما يقول الأستاذ دى سبانيه فى كتابه القانون الدولى العام : « لا تزال مستمرة الوجود دائما ، كما أن الاحتلال الإنجليزى لا يمكن أن تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا » على أن التدخل فى شئون الدول عموما لا يعتبر قانونيا ، كما يقول الأستاذ كوشرى فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان لأن القوانين تقضى بأن تكون الأمم مستقلة بعضها عن بعض ، وأن التدخل الذى خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن أن

يكون شرعيا ، إلا إذا قام به مجموعة دول ، وهو ما لا ينطبق على عمل إنجلترا .

لهذا قامت دعوى الجلاء مستندة في مصر على استرداد الحق الشرعى ، وكان الجلاء بالنسبة إليها مسألة كرامة وحرية واستقلال وقامت هذه الدعوى بين الدول الكبرى مستندة على عدم شرعية الاحتلال ، ولكنها كانت في حقيقتها محاولة لاسترداد النفوذ الذى كان لها في مصر من قبل .

ولم تكن دول أوروبا ذات المصالح الحيوية في البحر الأبيض المتوسط ترضى باحتلال مصر ، أو بعلو كفة النفوذ البريطانى فيها ، لذلك كانت ترمق الاحتلال بعين الحسد ، وتصر على إجلاء بريطانيا من مصر وكانت فرنسا زعيمة الدول المطالبة بالجلاء العاجل عنها .

كان لفرنسا قسط كبير من الدين المصرى ، ومصالح هامة في قناة السويس ، وكانت ذات نفوذ كبير فيها منذ عهد محمد على فما كادت تدرك تفوق إنجلترا بعد الاحتلال عليها ، وإخلاله بالتوازن الدولى في البحر الأبيض المتوسط ، حتى أحست بالضربة الموجهة إليها ، فاتهزت كل فرصة لتذكير الإنجليز بضرورة الجلاء أو تعيين موعد له ، بدأت تتسائل عن أمر

مصر مصر ، عقب الاحتلال في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ولكنها لم تتلق رداً مقنعاً ، فلما اتجهت بريطانيا لإلغاء المراقبة الثنائية ، احتجت عليها احتجاجاً شديداً ومن ثم تحولت الأمور بين الدولتين إلى نزاع وتطاحن شديد ، لا في مصر وحدها ولكن في سائر أنحاء العالم ولم ترض بالاحتلال وغدت تناضل من أجل الإنجليز عن مصر ، أيدت كل الناقين عليه وانتهزت كل فرصة للوقوف بجانب المصريين من أجل الجلاء وأخذت تثير الدول الكبرى والباب العالي ، على الاحتلال وسياسته وعصفت الروسية في سياستها الاستعمارية في أواسط آسيا ، وغيرها ، نكابة في إنجلترا وقطعت في نضالها ذلك شوطاً بعيداً .

أما موقف ألمانيا من الاحتلال والجلاء ، فكان أمراً على خلاف ذلك وفقاً لمصالحها فقد كان بسمارك هو الذي دعا الإنجليز لاحتلال مصر ، وهو الذي حاول أن يجعل من مسألة مصر وسيلة قوية لربط إنجلترا بدول التحالف الثلاثي الذي كونه من ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا للمحافظة على مركز ألمانيا المتفوق في أوروبا ، بل أعلن عند تنظيم إنجلترا لشئون مصر للورد جرافل ، أن ألمانيا لن تثير صعوبات أو متاعب أمام إنجلترا ، بل على استعداد للموافقة حتى على ضم مصر إلى الممتلكات

البريطانية إذا أريد ذلك ، وقد كان ينصح بان من الخير لهم ليوطدوا أقدامهم في مصر تحت سيادة تركيا ، حتى لا تجعل من السلطان عدواً يفتح الباب أمام دسائس الدول الأوروبية المعادية لها ، كما اقترح بجانب ذلك أن يجعل الإنجليز معه وظيفة قنصلهم العام في مصر ، وظيفة مشابهة لوظيفة المقيم العام الفرنسي في تونس ، وبذا ساعدت ألمانيا انجلترا على احتلالها مصر واستقرارها فيها ، وظل ذلك الموقف منها واحداً لا يتغير سنة ١٨٨٣ .

لم يكن لألمانيا سياسة استعمارية حتى ذلك العام ، وكان بسمارك راغباً عن الاستعمار جاداً متفرغاً إذ ذاك في توطيد دعام الوحدة السياسية والتفوق الأوربي ، ولكنه أخذ يتحول عن هذه السياسة عندما نهضت الصناعة الألمانية ووجد أن لا محيص لألمانيا عن الاستعمار ، فلما بدأ ذلك وبدأت بريطانيا تضع العراقيل أمام المستعمرين الألمان في غرب أفريقيا وجزائر فيجي وساموا غضب بسمارك وشعبه واتخذ من مسألة مصر ذريعة لتهديد انجلترا ، ومن ثم اضطرت بريطانيا لكي تبقى سنداً لسياستها في مصر أن تراجع أمامه ، خوفاً من احتمال تعاون ألمانيا وفرنسا البحري ، ومن ثم صفا الجو ، ولم تعد ألمانيا

تحرك المسألة المصرية من جديد .

أما موقف إيطاليا ، فكان مرتبطاً بذلك الحلف الذي تم رسمياً ونهائياً في ربيع سنة ١٨٨٢ فلم تكن تستهدف إثارة العراقيل أمام الإنجليز في مصر .

أما موقف روسيا فكان يختلف إلى حد كبير ، لأن حكومة القيصر كانت تهتم بكل المسائل الخاصة بالدولة العثمانية ومصير ممتلكاتها ، وعلى الرغم من المشاكل الكبيرة التي كانت متراكمة ، لدى الحكومة الروسية فإنها كانت تميل منذ سنة ١٨٨٣ إلى تأييد وجهة النظر الفرنسية ، وذلك لشعور العداء المشتركة حيال إنجلترا .

وكان طبيعياً أن تغضب تركيا ذات السيادة على مصر من احتلال إنجلترا لمصر ، فلا تعترف به ولا أمام الدول الأخرى ، ولم يهدد السلطان في العمل على إجلالهم عنها بمختلف الوسائل ، فبدأ ذلك مبكراً في أواخر أكتوبر سنة ١٨٨٢ حيث اقترح على دوفرين في الأستانة ، دخول إنجلترا في مفاوضات معها ، على أن يكون أساسها معاهدة سنة ١٨٤١ والفرمانات التي أصدرها ، والاعتراف بحقوق السلطان في السيادة ، وأن تدور المفاوضات حول جلاء الإنجليز عن مصر ، فلما صمتت إنجلترا آذانها عن

سماع ذلك اكتفى السلطان باتباع انجلترا نصيحة الألمان في الإبقاء على السيادة العثمانية ، ولكنه ظل يطالب بعد ذلك بالجلء ، تؤيده في ذلك فرنسا وتبعتها روسيا .

### اتجاهات بريطانيا عقب الاحتلال :

وكانت بريطانيا تدرك بعد احتلالها مصر حقيقة مركزها بين الدول الناقصة على الاحتلال ، وإزاء مصر ، وكان عليها أن تفكر أكثر من مرة . وتدرس وسائل التصرف في هذه الغنيمة التي وقعت سهلة بين أيديها ، ولم يكن لديها إذ ذاك فكرة ثابتة عن البقاء أو الجلء ، وقد ظلت تردد بين هذين الجانبين ، حتى سنة ١٨٨٧ .

تملكها قلق مستمر على مركزها عقب الاحتلال ولم يخف ساستها عن غيرهم ذلك الشعور ، وأحسوا أن بقاءهم في مصر سيكون مؤقتاً مهما طال أمده ، كما بدا في المذكرة التي أرسلها جراً نفل إلى الدول ، والمؤرخة في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ولما كانت تحس بعدم شرعية الاحتلال وإثارته لدعوى الجلء ، فلنكي تسكت الناقين عليها في الداخل والخارج ، اتجهت تعلن من وقت لآخر في البرلمان الإنجليزى وأمام الدول في هذه السنوات الأولى من الاحتلال ،

أن ليس لها النية في البقاء في مصر .

ولقد اختلفت الآراء في انجلترا ، اختلافاً شديداً بالنسبة لمسألة حل المسألة المصرية بعد الاحتلال ، فكان ثمة قلة من الإنجليز ، يؤمنون بفكرة القومية ويسعون لتحقيقها بين الدول الأوروبية والشرقية الإسلامية على السواء ، وكان تلك ترى ضرورة الجلاء عقب القضاء على الثورة التي سببت الأزمة ، وعقب دعم سلطة الحديو ورد هيبته فلم يكن جلاد ستون مثلاً قبل أن يتولى الحكم ، يرى في مصير الشعوب أن يفصل فيها بالقوة ، وقد اتبع هذه السنة فيما بين سنة ١٨٧٧ — ١٨٨٠ بدافع الكره الشخصي للزراثيلي والحقده على المحافظين ، والدعاية لحزبه ولكنه عندما اعتلى الحكم سنة ١٨٨٠ أنكر أولاً ما عزي إلى انجلترا وفرنسا من عمل على أخذ مصر ، وأن سياسة انجلترا فيها يجب أن تكون المحافظة على ما تتمتع به من استقلال ، كما تقضى بذلك الفرمانات الصادرة ولكنه قال بأن بلاده لن تحميد عن هذه السياسة السالفة إلا إذا أرغمتها الفوضى في مصر على اتخاذ سياسة أخرى .

وكان ثمة فريق ثان لا يؤمن بفكرة الجلاء المباشر وعلى رأسه الملكة وولي العهد وهو فريق الإمبرياليين المولعين



بالسيطرة والغزو ، وقد وقف بجانبه فريق من الرأى العام  
الإنجليزى كما كانت الطبقة العاملة كثيرة التعضيد لحركة الإمبريالزم  
بجانب الصحافة الاستعمارية وغيرها ، وكان هؤلاء يرون بقاء  
بريطانيا فى مصر .

وإلى جانب ذلك كان ثمة فريق ثالث يرى أن تسير  
الضروريات السياسية خطة إنجلترا فى الحاضر والمستقبل ،  
فتعمل على حفظ توازن القوى فى البحر الأبيض المتوسط سيما  
بعد زيادة نفوذ فرنسا فى ذلك البحر ، فتستولى على مصر  
كما فعلت فرنسا فى تونس .

أما الفريق الرابع فكان متطرفا فى الاستعمار إذ كان يرى  
الفصل نهائياً فى أمر مصر وحل الموقف حلا حاسما  
 ووضع الدول أمام الأمر الواقع ، فتضم مصر نهائيا إلى  
بريطانيا .

أما الفريق الخامس فقد نادى بضم محجوب مستور غير  
مباشر وذلك بأن تظهر إنجلترا أمام الدول محترمة القانون  
الدولى ، ثم تحاول التمتع بحرية كبيرة فى عمل ما تشاء فى مصر ،  
على أن يتكفل الزمن بجعل مصر جزءاً من الإمبراطورية  
البريطانية .

وبجانب ذلك كان ثمة فريقان آخران ، أحدهما يرى أن تجلو  
انجلترا عن مصر بشرط أن تحتفظ لنفسها بحق الرجوع إليها  
في الوقت المناسب ، أما الثاني فكان قليل العدد وكان يرى أن  
خير حل للمسألة المصرية ترضى عنه الدول جميعاً هو أن تعلن مصر  
دولة محايدة كبلجيكا وكان جرانفل يرى في وقت ما هذا الرأي  
في سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، غير أن بسمارك رأى ضرورة موافقة  
الدول الكبرى لذلك المركز ، وأشار بعدم استعداد ألمانيا  
للاشتراك في هذا الضمان .

ولقد وضعت هذه الآراء كلها موضع دراسة حكومة بريطانيا  
وترددت في البقاء في مصر وأخذت فكرة الجلاء تتردد بين  
جوانحها .



## ترود برطانيا بين البقاء والجلاء وموقف كرومر

انجلترا في البداية إعلان الحماية على مصر وضمها للإمبراطورية ، تجنباً للمشاكل الدولية ، وناقش مجلس الوزراء مسألة الضم قبل انتصار النبل الكبير ، ولكنه لم يقرها ، وكان ثمة اتجاه يتزعمه جرانفل بإعلان مصر دولة محايدة للحد من غيرة الأمم الأخرى ، فإذا ما أصبحت كذلك محايدة فسوف لا تحتاج إلا لجيش صغير العدد لا يكلف كثيراً ، وعرض جرانفل ذلك على بسمارك ، إلا أنه رفض إسهام ألمانيا في ضمان حياد مصر ، وكانت فرنسا على استعداد لمناهضة فكرة الضم أو الحماية ، على أنه إذا صح واعتمدت إنجلترا على تأييد ألمانيا فقد كان من المتوقع أن تمنحها امتيازات كبيرة في بعض نواحي العالم ، وربما كان جلادستون يخشى استغلال بسمارك استقرار الإنجليز في مصر لتسوية مسائل أخرى سيما في البلقان ، لذلك لم يكن في نية إنجلترا احتلال البلاد احتلالاً دائماً ، وأغلب الظن أن فكرة الجلاء كانت مرجحة في ذهن السياسة البريطانية في بداية الإحتلال ، فكانت فكرة الجلاء تتردد كثيراً بينهم

وقد حدث أن أرسل جرانفل إلى مالت ، بعد موقعة التل الكبير ، يطلب إرسال ما يراه من اقتراحات لتنظيم الجيش والمالية وإدارة مصر ، وأرسل جرانفل عقب التل الكبير إلى دوفرين في الأستانة ينبئ بهزم بريطانيا « في الشروع قريبا في سحب القوات الإنجليزية من مصر » بل وعقدت النية في أواخر سنة ١٨٨٣ على سحب جنود الاحتلال من القاهرة وإنقاص الحامية في مصر عموما توطئة للجلاء السريع عنها .

ولقد ظلت بريطانيا غير متبينة من أمر الجلاء أو البقاء حتى سنة ١٨٨٧ ومن ثم أخذت تلقى فكرة الجلاء جانبا في عزم على البقاء دهرا في وادي النيل ، وكان الفضل في ذلك إلى رجل حازم من غلاة بناء الإمبراطورية البريطانية بفضل مجهوده في حل المشكلة المالية وما وضعه من خطة للقضاء على فكرة الجلاء في الداخل والخارج وتوطيد أركان الاحتلال ألا وهو كرومر . فبعد أن احتلت مصر وسعت بريطانيا إلى دعم سلطة الحديو وإعادة العلاقات بين مصر وتركيا في حدود فرمانات ، وقضت على الحركة الوطنية وهيمنت على الشرطة والجيش ، وأحلت محل مجلس النواب السابق مجلسين شبه نيابيين لمدارة سوء الحكم الإنجليزي ، ومعاونتها على حكم البلاد ، سعت بريطانيا

لايجاد رجل يقوم محل المعتمد البريطانى فى مصر فوق اختيارها على كرومر ، لسابق خبراته فى الإدارة فى الهند ومصر ، ولقوة شخصيته وإيمانه بمصالح الإمبراطورية ، ليكون قنصلا عاما لها . كان كرومر يستمد قوته من قوة شخصيته وثقة دولته فيه وتأيده وكانت له مبادئ إستعمارية وخطة سلكها لتنفيذها .

فهم كرومر الاحتلال وشكله ووجهه توجيها لتوطيد أركانه وسعى ما استطاع للقضاء على فكرة الجلاء بين الساسة البريطانيين وفى داخل مصر ، وقد وجه الاحتلال توجيها قام على أساس الإبهام الذى أحاط به حتى بقى فى يديه الأمر زهاء ربع قرن انتصر فيه فى الميدان المصرى ، كما نجح فى جعل تشكيله للاحتلال على الوجه الذى فعل ، أمراً لا يفهمه الشعب الانجليزى والوزارات الانجليزية المتعاقبة حتى آخر أيامه .

كان يعتقد أن فى الاحتلال منجاة لمصر وإصلاحاً لحالها وما كان يفكر فى الاسراع بالجلاء مطلقاً وأن الفوضى ستعود حتماً إلى مصر إذا جلت بريطانيا عنها وكان عليه كما يقول زيتلند مؤرخ حياته ، أن يوفق بين آراء الاستعماريين فى البقاء ، وآراء جلاستون فى الجلاء فكان عليه أن يقنع بلاده بمبادئه وأن يسير الاحتلال وفق خطه معينة .

وكانت خطته لدفع الاحتلال للاستقرار وتفريق الناقين عليه ، تقوم على إحاطته بالغموض ، يستمسك بالأساسيات ، ويتخلى عن الشكليات أما الأساسيات ، فتتصر في ضرورة الإبقاء على إنجلترا مهيمنة على شئون مصر الداخلية والخارجية ، وأن ينقل إليها كل ما يدعيه الغير من حقوق في مصر .

وكانت خطته ألا يستعجل ، بل يقبل كل ما تمليه عليه الظروف ويتفق مع هذا الهدف ، ويكفيه أن الاحتلال قد حققه له ، وأن الدول قد قبلته ، وكان يهمله أن يعطى ولكن بمقدار ، ويمنع ولا يطمع ، يرضى المصريين بشرط ألا يذهب هؤلاء إلى حد الإضرار بالمصالح البريطانية ، وإذا أرضى الدول بشرط أن تقنع بتحقيق مصالحها الأساسية ، وألا تشارك إنجلترا فيما استأثرت به من استخدام مصر في شئونها الإمبراطورية والخارجية ، وإذا أرضى الدائنين فعلى أن يتخلوا عن الهيئات الدولية التي تشل الإدارة البريطانية في الداخل وأن يقبلوا منه تسويات مالية رفضوها من حكومة إسماعيل الوطنية وإذا استرضى الكبار فعلى ألا يذل الصغار ، وإذا اهتم بالتعليم فليس غير أوليات القراءة والكتابة للشعب وتعليم متوسط ، وأن تكتفى مصر بأن تقدم لها بريطانيا الطبقة العليا من الفنين ،

وإذا أَرْضَى الدول الأوربية ، فليس معنى ذلك أن يشتهوا في  
إستغلال ذلك ضد مصالح بريطانيا ولم يكن بهم أن تضم مصر  
للإمبراطورية البريطانية ، بل على العكس كره ذلك ، لأنه  
اعتقد أن الضم يثير من المشكلات ما يفسد عليه الغرض الحقيقي  
بل ويفسد عليه امر المصريين ، كما لم يكن يأخذ بفكرة الحياد  
وكانت سياسته مع المصريين أيضاً ، ألا يخلق باب الأمل في  
وجوههم بل يظل معهم في جذب وشد يمنح ويمنع ، ويأمل  
منهم أن يقبلوا الوضع الذي قرره لمصر ، ويرى أنهم إن فعلوا ،  
كان ذلك أجدى عليهم ، فإذا رفضوا ، فليس إلا أن يستعمل  
السيف حيث لم ينفع السوط ، وبذلك لم يرض كرومر الناقين  
على الاحتلال كلهم في وقت واحد ، ولم يفضيهم في وقت  
واحد ، وبذلك عملت خطته على تفريق شملهم حول  
فكرة الجلاء .

تولى كرومر منصبه ، وبريطانيا تردد بين الجلاء والبقاء ،  
وكان عليه أن يتجه إلى ساستها فيسترضيهم ويقنعهم بالبقاء ،  
فيستوحى ذلك من مبادئه ، بالإقناع ، واسترضاء أحرار إنجلترا  
لإصلاح حال الفلاح ، ومنح المصريين ، ظلاً من الحكم الذاتي ،

وأن يجد في الداخل أيضاً ، بجانب خطته العامة فيحل المشكلة المالية التي كانت تشغل بال بريطانيا إذ ذاك وتهدها بالجلاء عن مصر إذا ما أخفقت فيها ، وبفضل الإقناع وحل هذه المشكلة العاتية استطاع منذ أن تولى منصبه أن يحو من ذهن ساسة بلاده فكرة الجلاء ، التي بدأ عزمها على ذلك منذ سنة ١٨٨٧ ومن ثم تفرغ لتوطيد أركان الاحتلال في الداخل ، في الوقت الذي تفرغت بلاده لمواجهة العواصف الدولية التي كانت تقض مضجع الاحتلال في الداخل .

احتلت بريطانيا مصر ، وبدأ ترددها بين الجلاء والبقاء واضحاً ، وأخذ كرومر يلاحقها ليدفعها إلى الثبات :

كتب جرانفل إلى بيرنج « كرومر » في ٢٩ يونية سنة ١٨٨٣ قبل أن يتولى منصبه كعميد للاحتلال يقول نقلاً عن زتلاند « إني آمل في أنكم تستطيعون أن تنصحوا بسحب الجنود الإنجليز في بداية العام التالي مع الاحتفاظ بقوة كافية في الإسكندرية » كما كتب أيضاً نقلاً من نفس المصدر السابق في ٣١ أغسطس سنة ١٨٨٣ يطلب فيه أن يقرر فيما إذا كان ثمة اعتراض على إنقاص الجيش ، وسحب الحامية كلها من القاهرة على أساس أن مجلس الوزراء يتجه إلى ذلك ، وكانت مسألة



مغادرة القوات القاهرة في الحال تعد مسألة رئيسية عند اللورد نورمبروك وزير البحرية إذ ذاك ، ويرد كرومر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٣ فيدئ استعداداته بالتوصية بالجلء عن القاهرة وتخفيض القوات في مصر ، ثم يكتب جرانفل إلى كرومر في ٦ سبتمبر فيعلن نية بريطانيا على إقاص القوة العسكرية بالقدر الذى يتفق والمحافظة على الأمن ، ولكنه يبدئ تحفظه وعدم استطاعته أن يخطو فى ذلك أية خطوة قبل أن ينال رأيه تأييداً ، ولم يكن كرومر كما قلت يؤمن بالجلء التام ، فقد جاء فى كتابه عن مصر فى الجزء الثانى قوله ، بأن التاريخ بأسره « يشهد بأنه عندما تضع دولة قوية يدها على دولة ضعيفة فى حالة الهمجية أو شبيهة بالتحضر فإنه لمن النادر أن ترفع قبضتها عنها » لهذا كتب إلى جرانفل فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ يرفض فكرة سحب الجيش بأسره فى ذلك الوقت ثم أضاف بعد ذلك إلى هذا تحذيره لحكومته من الاكتفاء بما يقوى سلطة الحديو وحكومته ، لأن ذلك كان فى رأيه أمراً يؤدي إلى عودة الاضطرابات من جديد ، وتوجب لماذا لا تعدل بريطانيا عن سياسة الجلء ، ثم لما طلب منه جرانفل أن يوضح له الآثار التى تترتب على سحب الجيش الإنجليزى من مصر كتب رسالتين

ماجأت إحداها لإنقاص الحماية وسحب الجيش الإنجليزى من القاهرة ، وتناولت الثانية النتائج المحتملة لسحب الجيش من مصر ، ثم أبدى أسفه ، لأنه فى الوقت الحاضر لا يستطيع أن يوصى بسحب الجيش كله ، ثم أشار إلى أن الوقت لمناقشة ذلك لم يحن بعد . ولم ينقطع كرومر عن محاولاته إقناع جرانفل ترك فكرة الجلاء نهائيا ، فقد كتب إليه أيضاً فى ٢٨ أكتوبر رسالة طويلة بين له فيها استحالة التوفيق بين سياستى الإصلاح فى مصر والجلاء السريع ، ثم بين خطورة الجلاء .

ولقد جد ما وقف بجانب رأى كرومر واتجاهاته لإقناع بريطانيا بعدم الجلاء ، وكان ذلك هو ثورة المهدي فى السودان ، فقد عملت على تأخير هذه الفكرة عندما صورها كرومر لبريطانيا على أنها خطر لا تستطيع إزائه الجلاء عن مصر بعد أن تعرضت له من الجنوب .

فقد كتب جرانفل إلى كرومر ينبئه بموافقة الحكومة على توصيته بتخفيض الحماية إلى ٣٠٠٠ جندي ووضعها بالإسكندرية ولكن بعد أن جاءت أنباء السودان بعد ذلك تقول بإبادة حملة هكس أرسل جرانفل فى ٢٢ نوفمبر إلى كرومر يسترشد برأيه فيما إذا كانت حالة السودان خطيرة على مصر ،

فلما أجاب عليه كرومر في ٢٤ نوفمبر بأن نجاح المهدي الأخير ، كان مصدر خطر ، وأنه من الضروري تأجيل سحب الحامية من القاهرة وألا يتم أى تخفيض للحامية الإنجليزية في ذلك الوقت أبرق جرانفل في اليوم التالى يقول « إن الخطوات الأولى لسحب الجيش يجب أن ترجأ » .

### فرص الجلاء والمسألة المالية :

ومضت بريطانيا تتردد بين الجلاء والبقاء وكانت المشكلة المالية مصدرا يثيرها في وجهها ويخرج مركزها في مصر ، وفي المحيط الدولى ، ويمكن الدول النافقة عليها من السيل منها ، حتى دفعها تلك المشكلة مرة إلى التفريط في الاحتلال بالجلاء مرتين مفضلة ذلك على الاتهم بالفشل في علاجها فينتهى الأمر بإخراجها من مصر كرها وهي صاغرة وقد استطاع كرومر أن يحميها من ذلك بعلاج هذه المشكلة فيما بعد ومن ثم عزز مركزها .

### فرصة الجلاء الأولى :

كانت الخزانة عند ما تسلمها الاحتلال خاوية وبريطانيا في حاجة إلى القروض ، والإيرادات لردء صدع الميزانية والتمكن من إدارة البلاد ، فقد كانت المصروفات إذ ذاك تزيد على

الإيرادات وتعويضات الحرب عموماً قد بلغت مبلغاً يزيد على أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات ، والنفقات التي تحملتها مصر لإخماد ثورة السودان قد بلغت ما لا يقل عن المليون ونصف المليون من الجنيهات ، هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى الإنفاق على مشروعات الري ، والوفاء بالالتزامات المالية .

فلما اضطرت بريطانيا لعلاج هذه المشكلة دخلت فرنسا من بابها وأثارت مشكلة الجلاء فوضعت أمامها العراقيل .

طلب جرانفل إلى الدول في ١٩ أبريل سنة ١٨٨٤ عقد مؤتمر في القسطنطينية لتدبر الموقف ، بإدخال ما يلزم من التعديلات على قانون التصفية كي تستطيع بريطانيا تسيير دفعة الحكم والوفاء بالالتزامات المالية في مصر ، فرحبت فرنسا بالدعوة ، فذلك فرصة كانت تنهزها ، فقد كانت ترمى إلى إثارة مسألة الجلاء ، واعتبرت أن بحث المسألة المالية لا يمكن أن ينفصل عن المسائل السياسية ، وكانت إذ ذاك ترمى إلى بحث قضية الجلاء ، فدارت المفاوضات بين السفير الفرنسي في لندن وجرانفل لهذا الغرض ، ثم صرح السفير الفرنسي في ١٥ يونية ، بأن فرنسا لا تفكر قط في إعادة المراقبة الثنائية أو في إحلال الاحتلال الفرنسي محل الاحتلال الإنجليزي ، إذا سمحت

بريطانيا جنودها من مصر ، ثم أجاب جرانفل بأن ثمة صعوبة في تحديد الجلاء في موعد دقيق بالضبط ثم أردف قائلا : بأن حكومة بريطانيا لكي تزيل أى نوع من الشك فيما يختص بسياستها في هذه المسألة تعد بسحب جيوشها في بداية عام سنة ١٨٨٨ على شريطة أن ترى الدول أن الجلاء من الممكن أن يتم دون أن يعرض السلم والنظام في البلاد للخطر ، بل وأضاف قوله ، بأن حكومته سوف تقترح في نهاية الاحتلال أو قبله على الباب العالي والدول ، مشروعا لحياذ مصر ، على الأساس المتبع في بلجيكا وأنها ستضع اقتراحات مطابقة للمشورى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ فيما يختص بقناة السويس لضمان حرية الملاحة وجباها دائما .

أرضت هذه التصريحات فرنسا وصرح جيل فرى رئيس وزرائها في مجلس النواب الفرنسى بأن « مصر ليست شيئا إنجليزيا أو شيئا فرنسيا بل إنها بالضرورة أرض دولية وأوربية فإن أوروبا هي التي أخصبتها ونظمت قضاءها وأصلحت مآليتها وأن المسألة المصرية لم تنقطع مطلقا ، ولن تنقطع قط قبل أن تصبح مسألة أوربية أولا وقبل كل شيء » ونظرا لأن مجلس النواب الفرنسى لم يرحب بتصريحات جرانفل السابقة لما ورد

فيها من شروط قفل باب المناقشة وطرح التسوية السياسية جانبا واهتم بالنظر في المسألة المالية ، وبذلك ضاعت أمام فرنسا أنسب فرصة لتحرير مصر من الاحتلال البريطاني .

وعقد المؤتمر في ٢٨ يونيو وأخذ يبحث المسألة المالية ، ولكنه انفض دون التوصل إلى نتيجة عندئذ أعلن جراففل بأن حكومته قد استعادت حريتها في العمل ، ثم رفض تجديد المباحثات مع فرنسا من أجل الجلاء منذ ذلك الوقت ، وكانت فرنسا تحركها الرغبة لحماية مصالح حملة البسندات من الفرنسيين .

### فرصة أخرى للبحر :

وظلت المشكلة المالية دون حل ، تفتح عليها منافذ الدسائس ولا تمكنها من إدارة البلاد تماما ، او استرضاء دول أوروبا ، ذات المصالح المالية والتجارية في مصر .

وتخرج مركز بريطانيا في مصر ، وتوترت العلاقات بينها وبين ألمانيا سنة ١٨٨٤ ، وأخذ السلطان يلح في تحديد موعد للجلاء يشجعه في ذلك جهارا إما فرنسا أو روسيا أو كلاهما معا ، وكانت بريطانيا ترغب في ترضيته في ذلك ولو أنها لم تكن ترضى بتحديد تاريخ للجلاء حتى تتخذ الاحتياطات اللازمة

لضمان السلم فى داخل وخارج مصر بعد هذا التاريخ ، وكان  
الغرض الذى كانت ترمى إليه دول أوربا كما يقول سزيرى  
والذى يتفق مع غرض حكومة إنجلترا هو حياد مصر ، إلا أنه  
كان يجب أن يكون فى نظره حيادا مشروطا بالمحافظة على سلامة  
ودوام التسوية الخاصة بمصر .

وتحركت بريطانيا مضطرة لعلاج الموقف فحاولت التهاون  
فى البقاء وإيثار الجلاء ، حتى لا ترغم على ترك البلاد لإفلاسها ،  
فقد كان الخطر من وقوع البلاد فى الإفلاس ، وخوف بريطانيا  
من اتحاد الدول للعمل على فرض نظام فى مصر كما قال بلنت ،  
يخير المصالح الإنجليزية أو إخراج إنجلترا من مصر بصورة  
مهيمنة ، سيما بعد أن توترت العلاقات بين ألمانيا وإنجلترا ،  
هو السبب الأساسى إلى تحرك بريطانيا لحل الموقف بإرسال  
بعثة يرأسها درومندولف إلى القسطنطينية فى أغسطس سنة ١٨٨٥  
للتفاوض مع السلطان لتسوية المسألة المصرية وكانت مهمة  
درومندولف التفاوض معه على أساس سحب الجنود الإنجليزية  
بعد فترة معينة ، وقد كانت خطة بريطانيا هى أن تجعل مصر  
بعد جلائها عنها دولة محايدة ، على أن يكون لها حق العودة إليها  
إذا ما حدث ما يعكر صفو الأمن فى الداخل والخارج .

وما كادت بريطانيا تبدأ هذه المفاوضات حتى جد كرومر .  
يحذر بلاده من تحديد موعد للجلاء ، فبينما كان يسعى إلى  
تنظيم المالية المصرية ويحل المشكلة المالية ، التي كان بقاء الاحتلال  
متوقفا على حلها تقريبا ، أخذ يتصل بالمسؤولين في بلاده لاقناعهم  
بترك فكرة الجلاء إبان هذه المفاوضات إذ كان يعتقد أن الجلاء  
عمل عديم الفطنة بدعوى أن الاحتلال البريطاني ضرورى كي  
لا ترتد البلاد « إلى حالة الممجيبة الشرقية » التي كانت تعيش  
فيها من قبل ، وقد كتب إلى حكومته في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٦  
وهو يباشر إصلاح المشكلة المالية يقول بأن استمرار الاحتلال  
الانجليزى لأجل لا يمكن تحديده في الوقت الحاضر ، ثم  
كتب في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٦ نقلا عن المريكيز زتلاند مؤرخ  
حياته فقال : « إتنا قد تتفق مع الباب العالى على تحديد أجل  
نكون على استعداد في نهايته لأن تناقش الأمر معه مرة أخرى ،  
أما أن نؤكد أننا سنسحب في تاريخ معين حتى ولو كان بعيدا ،  
فإن هذا سوف يكون تعهدا قد لا نستطيع تنفيذه ، ومن المحتمل  
جدا أننا لا نستطيع أن نحافظ عليه » وجاء في نفس المصدر  
ما يوضح رأيه ، عن وضع السيطرة العليا في مصر في يده إذ قال :  
« إن سير الأمور كلية ( في مصر ) يعتمد لا على وثيقة مكتوبة



ولا على أى شيء ملموس بل على النفوذ الشخصى الذى يمكن أن يمارسه القنصل العام الإنجليزى على الخديو ونوبار (رئيس الوزراء) وكبار الموظفين ثم الحكومة المصرية ... » .

ولقد استطاع كرومر سنة ١٨٨٦ أن يكتب فيما شهدته إدارة البلاد المالية من تقدم عظيم ، وبلغ من حذره أن أضاف إلى ما كتب العبارة الآتية: « إن العمل على ذلك قد ابتدئ فيه فقط » وإن « إستمراره موقوف على إستبقاء مالحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية فى مصر » ثم قال محذرا : « إن العجلة فى الجلاء قد تعبط كل ما عمل حتى الآن » .

وتلقى بريطانيا هذه التحذيرات من كرومر إبان سير المفاوضات ، وكان لها وقعها دون شك وأثرها الكبير فى بريطانيا لذلك عازمت على العمل بها عندما آن أو ان عقد الاتفاق القاضى بالجلاء عن مصر .

وقد اهتم هذا الإتفاق بمسألة قناة السويس كاهتمامه بأمر الجلاء فالاهتمام بأحدهما يستلزم الاهتمام بالآخر ، فقد جاء من نقاط هذه الاتفاقية الرئيسية دعوة تركيا الدول التى وقعت معاهدة برلين ، كيلا توافق على إقرار جرية الملاحة فى قناة السويس

على أن تقوم تركيا بإعلان أن حرية الملاحة لهذه القناة دائمة  
أثناء السلم والحرب للسفن الحربية والتجارية مهما كانت  
جنسياتها ، كما رؤى أنه من الواجب أن ينص في هذه  
الاتفاقية على تعهد الدول الكبرى بعدم تعطيل حرية المرور  
في القناة وقت الحرب وغير ذلك من النصوص الخاصة بهذه  
القناة والإشراف على تنفيذ الاتفاقية كما جاء بين نصوصها  
الرئيسية ضمان حق بريطانيا ، في الاحتفاظ بقوة عسكرية في  
مصر وكذلك الإشراف على الجيش المصرى وتعهدا بالدفاع  
الحربى عن البلاد ، وتنظيم جيوشها بدعوى اضطراب الحالة  
في السودان وغيره وداخل مصر نفسها .

أما عن الجلاء فقد اقترحت بريطانيا أن تسحب جيشها بعد  
ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق ، مشترطة لنفسها حق بقاء جنودها  
بمصر إذا ما طرأ ثمة خطر يهدد مصر من داخلها أو خارجها ،  
وكان مما قصد بالخطر الخارجى ألا تقبل الاتفاق به دولة من دول  
البحر الأبيض المتوسط ، وكانت تعنى بذلك فرنسا بالذات ، هذا  
بالإضافة إلى أنها قد اشترطت أنه إذا حدث بمصر أى اضطراب  
فى أى وقت بعد الجلاء أو حدث أى إخلال بتعهدات مصر الدولية  
للحكومتين التركية والبريطانية ، أن تعود إلى احتلال البلاد

بجنودها ، فإن أبت تركيا ذلك ، فللحكومة البريطانية أن تحتلها وحدها ، وكان معنى ذلك كما لاحظ السلطان إذ ذاك أنه من الممكن لأية دولة أن تحتل بعض أقاليم الدولة العثمانية ، كأن تحتل روسيا أرمينية وفرنسا الشام ثم تفاوض في عقد اتفاق يقضى بالجلاء عنها ولكنه يعطيها حقاً رسمياً في دخول هذه الأقاليم مرة أخرى ، ولقد أثارت هذه الفقرة من الاتفاق حق فرنسا ، وجعلها تصرح بأنها ستجعل إنجلترا شريكة في ملك مصر ، وأنها بدلا من أن تقضى على السيطرة البريطانية ستقر بكل بساطة هذه السيطرة إلى الأبد وهو ضرب خادع من ضروب الجلاء ، فإن إنجلترا بدلا من أن تظل محتلة للبلاد بوجه غير شرعى ، ستصبح مالكها الشرعية ، لأن مقاومة إزادتها يمكن أن يفسر ، بأنه خطر داخلى يؤدي إلى احتلال البلاد .

ومع أن ألمانيا وحليفاتها قد جنحوا إلى النصيح بقبول الاتفاق ، فإن فرنسا وروسيا نصحتا السلطان بأن يطلب تحديد مدة حق العودة إلى الاحتلال بسنتين فقط ، فإذا لم يجب ذلك فلا يوقع الاتفاق ، وقد بلغ من السفير الفرنسى أن أفضى إلى السلطان أنه إذا لم يوقع على الاتفاق ، فإنه يمكنه أن يعطيه باسم

الحكومة الفرنسية « تأكيداً رسمياً صريحاً بأن جلالته يحمي  
ويمنع من كل ما قد سينجم من عدم توقيع الاتفاق ، غير أن ذلك  
كله لم يتم ، فقد تراجع السلطان إزاء ضغط روسيا وفرنسا ،  
فأخذ يعدل مشروع الاتفاقية ، فاشترط أن يكون الجلاء دون  
قيد أو شرط في نهاية الثلاث السنوات المحددة مع كفالة تركيا  
المحافظة على النظام في مصر بقواتها عند اللزوم ، وإذا ترضى  
فرنسا بالاتفاق بعد هذا التعديل تنحو إنجلترا نحواً آخر فتتمسك  
بأصل مشروع الاتفاقية ، بل وينتهي الأمر بفشل المفاوضات  
ومغادرة مندوبيها تركيا في ١٥ يولية سنة ١٨٨٧ ، ولم يكن بدعاً  
أن تصمد إنجلترا في موقفها ولا تأسف على فشل المفاوضات  
فقد كانت وقتئذ قد وفقت إلى حل المشكلة المالية واستراحت  
نهائياً من مشاكلها ، فلم يسه . إليها ذلك الفشل بقدر ما عزز  
مركزها في مصر عندما أظهرها بمظهر الراغب ، ولو شكلاً ،  
في حل مشكلة الجلاء ، وكان حدوث ذلك مع حل المشكلة المالية  
في مصر بفضل مجهودات كرومر ، من الأمور التي زادت مركزها  
تعزيزاً ، بشكل أخذت بعدها فكرة الجلاء تضعف من ذهن  
ساسة بريطانيا .

## كرومر وعلاج المشكلة المالية : —

### ضعف فكرة الجلاء

صرحت فرنسا ذات مرة لبريطانيا بأنها إن لم تنجح في تنظيم مالية مصر في مدة وجيزة عينت بالفعل ، فينبغي أن تخلّى مكانها ، إلى لجنة إدارية دولية ، ولكن بريطانيا نهضت بالعبء وسمح لها بالبقاء في مصر ، وكان نجاح كرومر في إقناذ إنجلترا من هذه الورطة تجربة أكسبته شكر إنجلترا ، واد عليه بشهرة السياسى الكبير ، فقد استطاعت بريطانيا ذلك بقدرتها على الاستفادة بما للنجاح ومزايا النجاح من مظهر خلاب فلأنها نجحت عن طريق كرومر بتنظيم مالية مصر وإدارتها سمحت لها الحكومات الأوربية التى كان رعاياها يهتمون بالشئون المصرية المالية والتجارية ، أن يحتفظوا بمركزهم غير المشروع فى وادى النيل وكأما صرفت بذلك النظر عن جميع الاتفاقات الخاصة .

ولقد استطاع كرومر فى السنوات التى قامت فيها مفاوضات وردمندولف فيما بين ١٨٨٥ — ١٨٨٧ أن يوفق فى علاج المشكلة المالية فنحن نذكر كيف انعقد مؤتمر من الدول فى صيف سنة ١٨٨٤ على دعوة جراففل للنظر فى المسألة المالية دون جدوى ، وقد أرسل جلادستون فى سبتمبر سنة ٨٤

نورمبروك مندوبا ساميا، ليكتب هما يراه من الرسائل التي يجب  
اتخاذها ، فيما يختص بالحالة المالية ، وقد أرسل ذلك في ٢٠ نوفمبر  
سنة ١٨٨٤ تقريرين: أولهما يختص بالحالة المالية والثاني كان تقريراً  
عاماً ، وقد رأى ضرورة العمل على تحسين شئون الري وفرض  
الضرائب على الأجانب ، وإقصاص ضرائب الأرض بمقدار  
٤٥٠٠٠ جنيه وبيع أراضي الدائرة السنية والدومين ثم عقد  
قرض قدره خمسة ملايين من الجنيهات تضمن بريطانيا فائده  
وذلك بقصد إقامة الإشراف الإنجليزي المالي مقام الإشراف  
الدولي، أما ما جاء في التقرير الثاني فقد تضمن تحذيره لحكومته  
من تحديد أى تاريخ للانسحاب العسكرى من مصر ، ولكن  
الدول الأخرى رأت أموراً كثيرة تمنع من تسليم مصر جملة  
إلى إنجلترا ، وطلبت أن يكون القرض بضمان الدل كلها وقد  
وقعت الدول أخيراً فى لندن على اتفاق فى ١٨ مارس سنة ٨٥  
يعطى مصر المعونة الضرورية ولكن على غير الشروط التى كانت  
بريطانيا متشبثة بها وقد قضى هذا الاتفاق بمنح مصر قرضاً  
من بيت روتشيلد قدره تسعة ملايين من الجنيهات بفائدة قدرها  
٣,٥ فى المائة وأن يخصص المقبوض منه لدفع تعويضات حريق  
الإسكندرية ، وتغطية العجز الذى تراكم فى السنتين الماضيتين

« قدره ٢٦٠٠٠٠٠٠ جنيه » وكذلك تغطية العجز المتوقع لسنة / ٨٥ ( ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ) ، وكذلك أعمال الري ( ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ) ثم بعض وجوه أخرى وأن تفرض ضريبة قدرها ٥٪ على الكوبونات لمدة سنتين ، كما جاء فيه أيضا ضرورة تأجيل دفع اقساط الاستهلاك المستحقة على تنظيم الدين لمدة سنتين كذلك ، وأن يلغى فوق ذلك شرط قانون التصفية الخاص بالنصرف الزائد من الإيراد ، ويستعاض عنه بآخر يقضى بأن عجز الميزانية الحرة ، يغطي من الإيرادات المخصصة ، وأن تقسم الزيادة العامة قسمين ، قسم يذهب لصندوق الدين والآخر لحكومة مصر ولكي ينفذ هذا الشرط الأخير على نفقته حددت نفقات إدارة البلاد أى الجزء المقابل للإيرادات الحرة ، تحديدا دائما بمبلغ ٥٢٣٧٠٠٠ جنيه وإلى ذلك أعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة مالية أخرى حق بيع أراضي الدائرة السنية والدومين والمفاوضة في فرض ضرائب على الاجانب .

ولقد قدر الاتفاق ضريبة الأراضي كلها بمبلغ ٤٦٦٨٠٠٠ جنيه بدلا من ٥١١٨٠٠٠ جنيه كما كانت في سنة ١٨٨٤ فأجاز بذلك لمصر أن ترضع عن كاهل الفلاح الفرق الذي يبلغ

٤٥٠.٠٠٠ جنيه ، غير أن حكومة مصر ونفى بها كرومر قد وجدت سبيلا لتخصيص هذا المبلغ كله لبعض الشئون الإدارية فلم يكد الأمر العالى يصدر باعتماد هذا التخفيف حتى ظهر أن الميزانية تحتوى دائما على مبالغ وهمية كبيرة تشمل ضرائب لا يمكن تحصيلها لفقر الجهات التى تجبى منها ، وقد بلغ المتوسط السنوى لهذه الضرائب نحو ٢٠٠.٠٠٠ جنيه فرأى كرومر أنه أصبح جائزا له بل محتما عليه أن يأخذ من ال ٤٥٠.٠٠٠ المراد تخفيفها عن الفلاحين مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه مقابل هذه الضرائب الموهومة ، أى أنه بدلا من أن ينقص من الضرائب ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، حذف من حساب ضريبة الأراضى مبلغا موهوما يعادل المبلغ المذكور. تاركا الضرائب فى الوقت نفسه تجبى كما كانت وقد وصلت بذلك إلى غرضين ، أولهما أنه لم يخسر شيئا من ضريبة الأرض ، بل كسب ٢٠٠.٠٠٠ جنيه وثانيهما أنه استطاع فيما بعد أن يفخر بأن الضرائب فى عهده قد خففت عن كاهل الفلاح ، وهو ما لم يحدث فى العهد السابق ، الذى كان موضع نقده الشديد ، ثم تبقى ٢٥٠.٠٠٠ جنيه وهذه أيضا ذهب بها كرومر بنفس الطريقة الماهرة ، التى ذهبت بها المائتا ألف جنيه فبدلا من أن تخفف المئتان والخمسون ألف جنيه عن



كاهل الفلاح بمحذفها من ضرائب الأراضي ، استخدمت أجورا  
أعمال أجراء يحلون محل العمال المسخرين .

على هذا النحو توفر لكرومر وسائل قوية جدا مكنته  
من أن يصلح الإدارة المالية إصلاحا جوهريا ، ولولاها لما نجح  
في عمله أبدا .

ولكن لما كان معظم هذه الوسائل لا يؤدي إلى الغاية  
المرجوة منه عاجلا ، وكان الواجب وقتئذ أن يؤدي كوبون غير  
منقوص الفائدة ، فقد كان الموقف سيئا . ومما زاده سوءا أن  
الاتفاق اشترط بناء على طلب فرنسا ، أنه إذا عجز كرومر عن  
إصلاح المالية في ظرف ثلاث سنين حلت محله لجنة مالية تتولى  
إدارة مالية البلاد ، لذلك كان أمام كرومر ، عمل مالي سياسي  
كبير وقد نجح في القيام به أيضا ، وبقدرة كبيرة .

ومن الممكن إذا ما رجعنا إلى تقاريره فيما يتعلق بالطرق  
المتنوعة التي وصل بها إلى تقويم الميزانية أن نكشف عن ذلك  
إلى حد كبير .

فميزانية سنة ١٨٨٥ مثلا ختمت بزيادة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ،  
ومع ذلك ، مكنتنا من أن نعرف من تقرير كرومر للورد  
روزبري أن « ضرائب الأراضي قد جيئت بضغط عظيم » وقد

شرع في هذه السنة في سياسة بيع اراضي الدومين والدائرة السنية وهو اتجاه حرم مصر من مصدر عظيم للثروة ، على الرغم من أنها عادت عليها بدخل وفير عدة سنوات ، وكانت شبيهة بسياسة إسماعيل المالية في مسألة المقابلة - سياسة يبيع الآجل بالمعجل ، وقد يبيع من أراضي الدومين والدائرة السنية سنة ١٨٨٥ مالا تقل قيمته عن ٤٣٧٠٠٠ جنيه وبيع خلال العامين التاليين أقل مما يبيع في سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨٠٠٠ جنيه .

ولقد استكشف بعد سنة مصدر مالى عجيب ، وهو بدل الجندي العسكرية ، فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال يقضى بأن كل شخص قابل للتجنيد يستطيع أن يعفى من الجندية ، متى دفع للحكومة مبلغاً يختلف بين ٤٠ جنيهاً قبل الاقتراع و ١٠٠ جنيه بعد التجنيد ، وكان المشروع يرمى لغرض مالى قبل كل اعتبار من فرض إتاوة على المصريين ، سداً للالتزامات المالية المتنوعة ، وقد دعى للخدمة العسكرية سنة ١٨٨٦ نحو ٢٦٢٠٠٠ شخص استوفى منهم ١١٤٠٠٠ شخص الشروط المطلوبة وأدى البدل ٣١٤١ وبذلك كان صافي الدخل من ذلك ١٥٩٠٠٠ جنيه وفى العام التالى بلغ صافي الدخل ٢٨٠٠٠٠ جنيه ولا شبهة فى الدمار

الذى جره هذا المشروع على فقراء الفلاحين إذ ذاك .  
ولما جاء عام ١٨٨٧ وكان المتوقع أن يكون العجز ختام  
ميزانيته ، ذلك أنه فيما بين عامى ١٨٨٤ — ١٨٨٧ قد ارتفعت  
قيمة الضرائب المقررة من ٥٤٠٧٢٠٠ إلى ٤٦٨٠٠٠ و ذلك  
على الرغم من أن الأجانب قد فرضت عليهم لأول مرة ضريبة  
المساكن ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة فى المدة المذكورة  
إلا زيادة يسيرة فإنها ارتفعت من ١٦٢٩٠٠٠ إلى ١٧٤١٠٠٠  
وإلى ذلك انخفضت الإيرادات الأخرى فى هذه الفترة من  
١٨٦٥٠٠٠ — ١٧٨٨٠٠٠ من أجل ذلك كان لابد من  
سلوك عدة طرق استثنائية لفرض حساب ختامى خال من العجز  
وللقيام فوق ذلك بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوبونات  
الذى بلغ ٤٣٧٠٠٠ جنيه . وقد عزم كرومر على أن يحل المشكلة  
بشيء شبيه بالشعوذة ، فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع  
إليهم فى آخر الشهر قرر أن تدفع إليهم أول الشهر الذى يليه ، وقد  
نجم عن ذلك أن ميزانية سنة ١٨٨٧ لم تؤد غير مرتبات أحد  
عشر شهرا وأن الحكومة قد استفادت ٢٠٠٠٠٠ جنيه وقد  
سلك هذا المسلك فى حسابات الدائرة السنوية ومصلحة الدومين  
وبذلك أمكن تحقيق نفقات سنة ١٨٨٧ من ٩٠٣١٩٠٠ إلى

١٩١٠ ر ٩١٩١٠٠٠ والحصول على زيادة قدرها ٤٥٠ ر ٠٠٠ وقد ساعدت على سد نقص الكوبونات ، وقد استطاع كرومر في مارس سنة ١٨٨٧ أن يخبر ولاية الأمور بالجملة ، وهو هادئ مطمئن البال أن الحكومة المصرية قد أدت إلى حقوق الدين جميع المتأخر له وأنها لم تعد ترى حاجة إلى سهمية أ ل ٥٪ المفروضة على الكوبونات .

ولما مُمِنَت ميزانية سنة ١٨٨٨ بصعاب جديدة نشأت من تحملها لإلتزامات كانت خاصة بالعام المنصرم كإتي تدليل ذلك أمراً هيناً فلما كان ثمة خوف على الحدود ، دعى للجندية عدد عظيم من الأهليين وفي الوقت نفسه أنزل مقدار البدل العسكري من ٤٠ جنيه إلى ٢٠ جنيه ليكون امتياز الإعفاء في متناول الطبقات الفقيرة وقد حصلت الحكومة من وراء ذلك على مبالغ ١٥٩ ر ٠٠٠ جنيه وعلى مثال البدل العسكري فرض بدل السخرة وكان مقداره ثلاثين قرشاً في الوجه القبلي وأربعين قرشاً في الوجه البحري ، فأدى ذلك إلى أن دخل خزانة الحكومة في العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة ٨٨ ر ٠٠٠ جنيه مقابل ٦٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٧ وفي هذا العام أيضاً فتح كرومر باب دخل جديد للخزانة في شكل رسم

تفرضه الحكومة على الدخان المصرى .

ومن كل هذا ، وبالإضافة إلى المعونة التى قدرها اتفاق سنة ١٨٨٥ بأداء جميع الديون السائرة كان كافياً لأن تنهض الميزانية فى مصر ، ويؤيد ذلك أنه أنشئ فى يولييه سنة ١٨٨٨ صندوق للاحتياطى العام لتوضع فيه الزيادات حتى بلغ الاحتياطى العام أول سنة ١٨٨٩ أكثر من ٦٠٠.٠٠٠ جنيه ، وفى أثناء السنة المذكورة أضيف إليه مبلغ ٣٧.٠٠٠ جنيه وكانت ميزانية هذه السنة كما قال كرومر نفسه « من غير شك أحسن ميزانية رأتها مصر » .

وبهذا استطاع كرومر أن يحل المشكلة المالية ويطمئن حكومته بتحقيق التوازن المالى وضمانه ، فأكسب بلاده ثقة أوروبا فى الاحتلال لنجاحها فى رعاية مصالحها المالية فى مصر ، ومكن إنجلترا من القدرة المالية على إدارة البلاد وجنبها الثغرة التى تنفذ منها الدسائس ضد الاحتلال ، وتثار عن طريقها إلى حد كبير فكرة الجلاء ، حتى استطاع بهذا كله ، أن يغير ما فى ذهن السياسة البريطانيين إذ ذاك ويقضى على ما بقى لديهم من التفكير فى الجلاء ، أو التردد فى البقاء منذ سنة ١٨٨٧ حتى إذا ما سعى السلطان فى سنة ١٨٩٠ لتحديد موعد للجلاء

باستئناف المفاوضات مع الحكومة الإنجليزية رفض سولسبرى هذه الاتجاهات ، وأبى طرقها ، ومن ثم أخذت بريطانيا تعمل على الاستقرار في وادي النيل ، وتثبيت أقدامها فيه بفضل إدارة كرومر ، وتسترضى الناقين في الخارج بشق المراوغة والغموض حتى تتمكن من ذلك .

### كرومر وأهراء إنجلترا :

أما كرومر فلم يتوان لحظة عن العمل لإقناع من بقي في بريطانيا ، بفكرة الاحتلال ، وهم طائفة الأحرار الإنجليز ، وذلك بشق وسائل الإقناع ، من أجل البقاء في مصر ، فلم يكتف بسلوك هذا السبيل نحو المسئولين فحسب ، بل سلكه إلى هذه العائقة التي لم تكن مهيأة لفكرة بقاء الاحتلال حتى عام ١٨٩٢ ، وقد استعان كرومر في ذلك بأحد الصحفيين الإنجليز الممتازين وهو الفرد ملتر ذلك الذي كان محررا لجريدة بول مول سنة ١٨٨٤ فعينه في منصب كبير في وزارة المالية بمرتب قدره ١٠٠٠ جنيه للقيام بأعمال إدارية في ظاهر الأمر ، أما في الواقع فقد كان مكلفا بتنظيم حملة صحفية في لندن للدفاع عن استمرار الاحتلال وبقائه ،

هذا بالرغم من أن ذلك الرجل كان من الأحرار الذين أيدوا جلاستون في انتخابات ١٨٨٥ كما كان على اتصال بكافة كبار كتاب الصحف الحرة ، وجد ملزماً لآداء عمله ، فأخذ يشجع الموظفين الإنجليز في مصر على أن يكتبوا مقالات في المجلات الشهرية يدون فيها ثناءهم على أعمال رؤسائهم في مسائل الإصلاح لكي يرهنوا على أن مصر قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، بل قام بتأليف كتاب عن مصر أيد به الاحتلال وعهد كرومر ، وهو ( إنجلترا في مصر ) وهو الكتاب الذي نشره قبل انتخابات ١٨٩٢ بوضعة أشهر وكان لنشره الأثر الكبير في الكشف عن نيات بريطانيا نحو مصر ، وقد كوفى على مجهوده وعمله هذا بتعيينه رئيساً لمجلس الإيرادات الداخلية بإنجلترا .

وهكذا استطاع كرومر في العشر السنين الأولى للاحتلال أن يثبت عزم بلاده على البقاء في مصر وكان دوره في استكمال ذلك وتثبيت أقدامها كما سبلى أخطر ، وأبقى على الزمن .



## رغبة بريطانيا في الاستقرار وموقفها من حركة المقاومة في مصر

انمحت فكرة الجلاء من ذهن ساسة بريطانيا ولكنها لم تمنح من ذهن المصريين ، ولا بين الدول المناهضة للاحتلال تماما وقد استطاع الطرفان أن يلتقيا معا في جبهة واحدة داخل البلاد ، لمواجهة الموقف في عهد الخديو عباس حلمي الثاني ، في الوقت الذي كانت بريطانيا تجد في تثبيت أقدامها فيها ، وإن اختلفت نظرة الطرفين بين مصر والدول الأخرى نحو النظرة لمعنى الجلاء .

ظل الجلاء هدف المصريين ، ولم يكن إخلادهم إلى السكون في السنين العشر السابقة لمهد عباس في ألم ، إلا تهديؤا لوثبة أخرى يحلون هذه المشكلة بانفسهم ، فما كان لمصر أن تنسى سابق حقوقها المسلوبة ، وما كان لها أن تقف بمعزل عن تيارات العالم الحرة المعاصرة دون التأثير بها ، فلا تحاول القضاء على حكم متسلط مستبد .

اخذ المصريون بعد أن قطع الاحتلال عشر سنوات من عمره في احتلال البلاد ، ينظرون حولهم فإذا بالوعود التي قطعها



قد طويت ، والشئون المالية قد سويت ، ولكن سم الاحتلال قد نفذ إلى أعصاب المجتمع ، حتى عادت فكرة الجلاء تختمر من جديد ، لم يعوزهم إذ ذاك إلا ما يساندهم ويصر لهم الطريق ، وقد توفر لهم ذلك إلى حد كبير بتولى عباس خديوية مصر ، واتجاهه مستنداً إلى الدول الكبرى لمقاومة الاحتلال .

تولى الخديو عباس الثانى سنة ١٨٩٢ وكان شاباً طموحاً لا يطبق كجده الخديو إسماعيل ، أحداً يشاركه فى ملكه ، ولشد ما كان ألمه أن وجد الاحتلال يهيمن على بلاده ، وكرومر يديرها كما كانت تدار إحدى الولايات الهندية ويفرض عليها حماية مقنعة ، وسرطان ما تبلورت فى ذهنه فكرة إجلاء الإنجليز عن بلاده ، وإلا فالمضايقات حتى يجلو الاحتلال أو ينزل له عن سلطاته المسلوبة ، وكان محاطاً ببعض الرجال الذين يجذبون رأيه فى الاستقلال . وقد عمل على نمو هذه الأفكار فى ذهنه ، سنقوط وزارة سولسبرى المحافظة ومحجى وزارة الأحرار فسعى لمناهضة الاحتلال ومقاومته ، ولكنه نسى أن كرومر كان رقيقاً عتيداً على حرركاته ، متربصاً له متبعا سياسة الحذر منه ، خوفاً على احتمال القضاء على ما قطعه من بناء مصر المحتلة ، أو يفسد الإدارة البريطانية الداخلية ، إذا حدث ما يبعث على ذلك فى ظل حكم

هذا الحديو الذى لمس منه كرها بالغا للإنجليز .  
وكانت فرنسا وتركيا ومن ورائهما روسيا ، إذ ذاك  
تتلمسان كل السبل لإيجاد المضايقات للاحتلال ، ومناهضته  
بإثارة المصريين حتى يجلو ، لاسترجاع نفوذها الضائع ، فلما لمسا  
من الحديو اتجاهه وفقا بجانبه ، فى وجه الاحتلال .  
وبدأت الحطة بالإطاحة بوزارة مصطفى فهمى دون  
استشارة كرومر .

### اعماله المفارقة وموقف بريطانيا :

توفرت النية لدى عباس على الإطاحة بحكومة مصطفى  
فهمى ، الضالعة إذ ذاك مع سياسة الاحتلال ، يسانده فى ذلك  
لفيف كبير من الأعيان ، بجانب رياض الحاقد على الاحتلال  
ومختار باشا مندوب تركيا فى مصر ، وريفرسوقنصل فرنسا  
العام فيها الذى وعد عباس وقتئذ بمظاهرة بإحضار أسطول  
فرنسى إلى الإسكندرية وكذلك بعض رجال حاشيته ولم يأت  
الحامس عشر من يناير سنة ١٨٩٣ حتى أقاله من رئاسة الوزارة  
دون استشارة كرومر ، مخالفاً التقليد الذى كان متبعاً من قبل  
فى عهد توفيق ، ثم شكلت الوزارة برئاسة نحرى باشا .

وكان لهذا التعديل دوى كبير في البلاد وفي الدوائر الأجنبية  
لأنه تم بغير الطرق المرعية ، إذا كنتي الحديو بمجرد إخطار  
كرومر بتأليفها بعد أن تمت فعلا .

ولما علم كرومر شعر بأن ثمة قوة قد تهيأت لأن تقضى  
على ما بنته إنجلترا في مصر من نظام طيلة السنوات العشر الماضية  
فواجه الأمر غاضباً ، في استخفاف — كما كان شأنه — بالحديو  
الشباب ، لعبته بمقومات الاحتلال ، وتوجه إلى الحديو محتجاً  
بشدة ، وأبلغه معارضة بلاده للتغيير الجديد ، وأنها كانت تتوقع  
أن تستشار في مثل هذه المسائل ، ثم اتصل بحكومته في لندن  
مشيراً إلى العواقب الجسيمة التي قد تنشأ لو ترك الحديو يتصرف  
في أمور الحكم كما يشاء ، ثم أبى الاعتراف بوزارة نفري ،  
ولم يسع بريطانيا وقتئذ إلا أن أيده في وقفته أمام عباس .

وأبى الحديو الإذعان لرأى بريطانيا ومعتمدها العام في مصر  
في البداية ، أو التراجع عما فعل ، ولكنه ما لبث أن أنهى  
الموقف بحل وسط ، بأن عين رياضاً بدلاً من نفري وذلك  
عندما أحس بفتور موقف فرنسا في مؤازرته وتراجع أصدقائه ،  
ثم تردد تركيا في مساندته أيضاً ، وقد اكتفت فرنسا بأن كلفت  
سفيرها في لندن بالاحتجاج على نوع الإجراءات المستبدة

التي اتخذها كرومر ، وكانت إذ ذاك تتهيب التطرف في مساعدة عباس في موقعة ، فقد كانت تحس بقوة ألمانيا وزعامتها للتحالف الثلاثي ، وقد أعلنت ألمانيا في هذا العام ، على لسان وزير خارجيتها إلى سفيرها في لندن باستمرارها في تأييد إنجلترا ، طالما كان لها سياسة مستقرة في مصر والشرق الأدنى ، وكانت مستعدة للأخذ بنصرها طالما وقفت إنجلترا حاجزا قويا أمام مطامع فرنسا وروسيا . أما النمسا فقد أعلنت تأييدها لبريطانيا في موقفها ، ولم تحرك الروسية ساكنا إزاء ذلك ، لأنها لم تكن مستعدة للمذهاب إلى حد إعلان الحرب على إنجلترا ، من أجل مصر أو فرنسا ، فلم يكن لها في ذلك مصالح حيوية .

ومهما يكن من الأمر ، فقد أعلنت المقاومة ضد الاحتلال ورن صداها طاليا وفي تجاوب بين الشعب .

أقبلت وفود الشعب في ١٨ يناير سنة ١٨٩٣ من الأمراء والأشراف وأعضاء الهيئتين النيابيتين وقضاة محكمة الاستئناف والمحاكم وكبار الموظفين والأعيان والتجار إلى طابدين يعلنون تأييدهم للخديو ، وبدا ابتهاج الناس بل وشاءوا التعبير عن نعمتهم إزاء الاحتلال فهجم لقيف منهم على إدارة جريدة المقطم لراميا الإنجليزية وإنحيازها إلى كرومر ، وكان الخديو مؤيدا

أينما سار ، وقد بلغه من جده الحديو إسمايل كتابا في ١٥  
فبراير سنة ١٨٩٣ يبدى فيه رضا السلطان وموافقته على مسلكه .  
وأخذ الحديو ينقل هذه الروح إلى مجلس شورى القوانين ،  
فيحملها إليه نفر قوى من أنصاره ، فيعزم ذلك القيام في وجه  
الإدارة البريطانية عن تجاوب ، فيدب في الحياة النيامية التي  
سارت من قبل على وتيرة واحدة ، لون جديد من النشاط  
والاتجاهات التي تنحو في سيرها واتجاهات عباس ، وموقفه  
إزاء الاحتلال ، فأخذ المجلس يطلب نظر الميزانية ، ويسمى  
نحو مراقبة الشؤون المالية ، بعد أن كان ذلك محرما عليه من قبل .  
ثم ذهب عباس في هذا العام إلى الأستانة ، ومعه لقيف كبير  
من التجار والأعيان والموظفين وغيرهم ، يحملون معروضا إلى  
السلطان يلتمسون منه الوقوف معهم ضد الاحتلال إلا أن  
السلطان لضعفة أمام السياسة البريطانية طرح المسألة السياسية جانبا .  
وفي الداخل لجأ عباس إلى خطة جديدة ، بجانب خطته في  
مجلس الشورى ، فسعى يوثق علاقته بالجيش ، وحاول السيطرة  
عليه ، وتنفيذاً لذلك شرع في ترقية لقيف من الضباط المصريين ،  
وعين ماهر باشا وكيلا لوزارة الحرية قولا من منصبه كمحافظ  
لمدينة الإسكندرية ، الاستعانة به في بندر بنور الشقاق بين الجيش

وضباطه من الإنجليز ، ولكي يصبح له الإشراف الحقيقي —  
كما يقول عباس في مذكراته — على كل ما يدور في وزارة  
الحرية ، وكان للحديو جواسيس من الجيش في كل ناحية .  
وكان من النتائج الأولى لحطة عباس حدوث أزمة انبثقت بينه  
وبين سلطة الاحتلال ، عندما اتجه للقيام برحلة إلى الحدود  
الجنوبية لتفقد أحوال الجيش ، إثر تسلمه شكوى من جماعة من  
الضباط المصريين عن سوء معاملة رؤسائهم الإنجليز لهم .  
وكاد الموقف يتمخض عن صدام جديد بين الحديو  
وكرومر الذي ظلت عيناه تراقبان تصرفاته ونشاطه ، فأكاد  
كهرومر يعود من بلاده إذ ذاك في أكتوبر سنة ١٨٩٣ حتى  
وجد الجو ينبئ بمصافة جديدة ، وجد الحديو يبدى عدا  
لكل من يظهر ودّاً للموظفين الإنجليز ومن يساعدهم ، وقد  
غضب لتعيين ماهر بوزارة الحرية ، وقد اشتّم من ذلك  
مقدم العاصفة .

كان الحديو يتجه إذ ذاك لأن يبسط سلطانه على كل شيء  
وقد شامت إرادته زيارة الحدود الجنوبية لمصر وكان كتنشر  
سردار الجيش ينجذ في إعداد حملة عسكرية عند الحدود  
السودانية للتقدم بها إلى ما وراء حلفا ضد الخليفة عبد الله

التعايشي ، بمحاولة التحالف مع شيوخ القبائل في النوبة ومصر  
العلياء ، ولما كانت هذه الإجراءات معتبرة من الأسرار العسكرية ،  
فقد روعى عدم إفشاء تفاصيلها حتى إلى الحديو ، رغم أنه  
كان يعتبر قائداً أعلى للجيش ١١ فاصطحب الحديو معه ماهرا باشا  
في يناير سنة ١٨٩٤ وهناك استعرض عباس الجيش المصري ،  
فلما لم يعجبه ما بدا منه من بعض المظاهر ، وجه إليه انتقادات عدها  
كتشنر إهانة وجهت إلى الضباط الإنجليز عندئذ رفع استقالته  
للخديو محتجاً ، غير أن الحديو رفض قبولها تسوية الموقف  
وسوى الموضوع فعلاً ، إلا أن كتشنر لم يستقر حتى أ برق إلى  
كرومر بالحادث ، فأ برق ذلك إلى روزبري ثم انتهى الأمر  
بالضغط على رياض لاستدعاء الحديو وفصل ماهر باشا .

كان الموضوع في حد ذاته بسيطاً ، غير أن كرومر وجد  
في الموقف فرصة يلقي فيها درساً قاسياً على الحديو لتصرفاته التي  
أغضبت لتتد آثارها على روح المقاومة بالتفكك .

وحدث في القاهرة إذ ذاك أن جاء القنصل الفرنسي وحاول  
الوصول إلى تسوية لحسم الخلاف وكانت رغبته وقصل روسيا ،  
عدم إحداث أي توتر بين بريطانيا والحديو مكثفياً بتسوية  
الخلاف على هذا النهج ، بحجة أن الحديو تدخل في مسائل

إدارية وعسكرية دون ترو ، معلنا استعداد فرنسا لمؤازرة عباس في غير توان حول المسائل السياسية .

ولقد انتهى الموقف بتسوية أرغم الخديو على قبولها . بأن وجه كتاباً إلى السردار نشروته الجريدة الرسمية وقتئذ أعلن فيه رضائه عن حالة الجيش ، ثم أقال ماهر وعينه محافظاً لبورسعيد . ونظراً لمسا بدا- من رياض من سوء تصرف إزاء هذا الحادث سعى إلى إقالته في أول فرصة وقد تم ذلك فعلاً بفضل مساعي الأميرة نازلى ابنة عم عباس . وصديقة الإنجليز باتصالها بكرومر ، فلما لم تجد جدوى من ذلك عمدت إلى الاتصال بمراسل جريدة التيمز في مصر ، وكان نتيجة كتاباته التي نددت برياض أن أرسلت إنجلترا تطلب تغيير الوزارة ، فلما شعر رياض بعدم ارتياح عباس إليه قدم استقالته في ١٤ أبريل .

ولكى يتمكن كرومر ويضمن الصدوع بأوامره ، لجأ بعد ذلك للاعتماد على الاستقرابية القديمة ، في رئاسة الوزارة فلما خلا مكان رياض اقترح على عباس تعيين نوبار محله ، وما لبث ذلك أن قبله رئيساً للوزارة الجديدة ، في لون شبيه بالتسليم بالأمر الواقع ، وقد أطلق ذلك يد كرومر في البلاد ، وفي عهده أخذت المقاومة طريقها نحو الهمود .



وبدافع الحاجة إلى الوقوف إلى مساندة عباس في وقوفه في وجه الاحتلال سافر إلى تركيا ، أملا في أن يجد عوناً من السلطان ، ولكنه عاد منها ضيق الصدر ، تراه يقول في مذكراته عن عبد الحميد : « لم يكن عبد الحميد كلما زرتة في القسطنطينية يخفى عني أنه يعتبر الاستمرار في قيام معارضة عنيفة في مصر لسياسة العنف الإنجليزية لازمة وأعتقد أنه كان مخلصاً ، ولكن ذلك السلطان المستريب . . . لم يكن إلا ضعيفاً ومتردداً » .

ومضى عباس بين اليأس والرجاء إلا أنه لم يسلم قياده للاحتلال فقد أخذ يعمل سرّاً ضده ، فبعد حادثة الحدود تألفت جمعية سرية من ضباط الجيش ، كان من آثارها تمرد فرقتين سودانيتين من الجيش في أم درمان ، وفي عام ١٨٩٥ ألف عباس جمعية بالاتفاق مع مصطفى كامل مع بعض رجال قصره والشبان المتعلمين للدفاع عن مصر ضد الإنجليز والكتابة في الصحف الفرنسية في مصر وباريس .

ولم يدم نوبار في الوزارة طويلاً ، فحل بدله ، عن إذن من عباس لرأى كرومر ، مصطفى فهمي ، وقد تم ذلك عن مدى علو كفة الاحتلال إذ ذاك على دماء المقاومة ، وكان على رأس حكومة إنجلترا إذ ذاك سالزبوري الذي عمل على أن يظل الاحتلال

الإنجليزى قائماً فى مصر ، وقد استطاع مصطفى فهمى أن يجبر على ما تبقى من مقاومة بفضل ما اتبعه من سياسة الشدة فما كاد مجلس شورى القوانين يتجدد فى نشاطه بتجدد انتخاب بعض الأعضاء الأكفاء ويحاول الامتناع عن الموافقة خلال جلساته سنة ١٨٩٦ على نفقات جيش الاحتلال حتى انحدرت تلك تحت سياسة الضغط والتهديد إلى الهاوية ، وكان همودها بلا شك يرجع إلى سياسة الاحتلال الأخيرة وإلى شعور عبّاس بالياس ، فى متابعة المقاومة بالحرارة الماضية لتردد الدول فى الوقوف بجانبه ، وتردد الملاك والنواب فى التجاوب معه ، ولا غرو ، فقد كان الاحتلال إذ ذاك بالنسبة إليهم ، فى منتصف الطريق تقريباً ، نحو إشعارهم تماماً باشتراكهم معه فى المصلحة بفضل عنايته بسياسة الإنشاء فى الري والزراعة وغيرها .

ومهما يكن الأمر ، فقد استطاع المصريون فيما بين سنتى ١٨٩٢ — ١٨٩٧ أن يخلقوا المتاعب امام سير الإدارة البريطانية ، وأن يبطئوا من محاولة الاحتلال بناء مصر المحتلة والهيمنة على جهاز الإدارة الداخلى تماماً ، بل ويسيئوا إلى حد كبير إلى سمعة هذه الإدارة وغير ذلك مما كان موضع شكوى كرومر .

## اتجاه الاصل نحو الاستقرار وتحقيق المركز الممتاز

**كان** لا بد لكي يستقر الاحتلال في مصر أن يتخلص نهائيا من الساعين لإجلائه عنها في الخارج والداخل ، ومن المعارضة الموجهة إليه ، ومن القوى التي تقاسمه النفوذ في البلاد وبذلك يتحقق على يديه المركز الممتاز لبريطانيا ، وخدمة أغراضها الاستعمارية في غير عناء .

وإذ تبدأ المقاومة في مصر نحو الركون للأمر الواقع ويبدو الوسط الدولي أقل حدة في المطالبة في الجلاء ، لم يكن الموقف حتى عام ١٨٩٨ قد سوى من أجل ذلك في الداخل والخارج ، ولم يكن معنى همود المقاومة أنها سلمت القيادة للإنجليز نهائيا ، لأنه كان همود المغلوب على أمره الذي يركز على قلق مشير ، وكانت الدول لا تزال غير راضية عن وضع الاحتلال في مصر ، وعلى رأسها فرنسا زعيمة المعارضة من أجل الجلاء ، والمنظمات الدولية في مصر التي تقاسم الإدارة البريطانية نفوذها في البلاد ، لا تزال موجودة. لذلك كان لا بد للاحتلال - لكي يستقر - أن يعضى في خطته في مواجهة عناصر المعارضة ، في الداخل والخارج

فيدفعهم إلى قبول الأمر الواقع بشتى الطرق ليضمن لنفسه تحقيق المركز الممتاز .

ولا جدال فى أن الاحتلال قد قطع شوطا بعيداً من أجل ذلك من قبل، ولكن كان دوره أخطر وأقوى فى تثبيت أقدامه منذ ١٨٩٨ حتى نهاية عهد كرومر لتهيؤ الظروف المناسبة فى مصر وفى المحيط الدولى .

اتجه الاحتلال فى كثير من العزم بعد أن لمس من مصر تهيؤا لقبول الأمر الواقع لحسم الموقف إلى جانبه فصار على نفس الحطة التى شكلها كرومر ليحقق بها الاستقرار والميمنة على البلاد ، فلم يحاول أن يرضى جميع الدول ولا يستعمل الشدة إلا حيثما احتاج إليها ، وفى الداخل سار على نفس النهج تقريبا ، وكان ذلك يسيرا عليه ، خطة تفرق ولا تجمع ولا تفقد رجاء المصريين فى الاستقلال وتستهدف قبول الأمر الواقع .

وقد سارت وسائل الحطة فى الداخل والخارج منذ سنة ١٨٩٨ لتنتهى آثارها فى مجرى واحد ، وتحقيق هدفا واحدا وهو قبول الأمر الواقع ، والمصالحة ، أخذ شىء بترك شىء .

ركزت بريطانيا جهودها لتواجه مؤامرات فرنسا زعيمة المعارضة لتفقد الحركة القومية سندا قويا فتضمن سكونها وانتهت

علاقتها بها فيما يختص بمركز الاحتلال بالمصالحة بينهما ، وفي الوقت نفسه مضى كرومر ، يمكن هذا السكون من البلاد ، على أساس معالجة الثقة بين الاحتلال والمصريين والإبقاء على هيئة الحكومة ، والرضاء بالاحتلال على أساس المصلحة المشتركة .

### موقف بريطانيا من محاولة فرنسا إثارة قضية الجلاء :

كانت بريطانيا قد قررت استرجاع السودان والوصول إلى أعلى النيل ، وحاولت فرنسا من ناحيتها فتح باب المسألة المصرية بالتوسع في منطقة أعلى النيل واحتلال فاشودة ، فاتجهت إليها أنظار البريطانيين ، خوفاً على نفوذهم في وادي النيل ، كما توجه إليها المصريون على أمل أن يكون من وراء ذلك حلاً لقضية الجلاء .

أرسلت فرنسا بعثة مرشان وكان غرضها في ذلك استبعاد كل عنصر يربطه الانجليز احتلال مصر ووضع حد لآماني الانجليز باستعمرة الرأس وممتلكاتهم في شرق أفريقيا ، وغيرها ، وكانت بلجيكا إذ ذاك تؤيد فرنسا في مطالبتها الإفريقية الاستعمارية .

وقبل قيام الانجليز بإتمام استرجاع السودان ، وذلك بعد موقعة أم درمان ، انعقد مجلس الوزراء الانجليزي في لندن

مرارا ، وحضر كزومر اجتماعاته وتقرر أن يخفق العلماء  
المصرى والإنجليزى على السودان بأجمعه وأن على الحكومة  
المصرية أن تقبل مشورة إنجلترا فى كل ما يتعلق بالسودان ،  
كما قرر أن يسير ككتشنر فى حملاته إلى النيل الأزرق حتى يبلغ  
فاشودة مهما كانت نتائج ذلك ، وكان على سردار الجيش  
المصرى أن يعلن للفرنسيين ، إذا ما قابلهم فى سعيهم لاحتلال  
هذه البلاد ، بأن وجودهم فى وادى النيل يعتبر اعتداء صريحا  
على حقوق المصريين والإنجليز فى السودان .

ولم يكن الفرنسيون بطبيعة اتجاهاتهم يأبهون لشيء سوى  
تحقيق مراميهم فى أعلى النيل من أجل إثارة المسألة المصرية ،  
وكان الإنجليز يرون فى ذلك خطرا على نشاطهم الاستعمارى فى  
وادى النيل . لذلك كان لابد من ملاحمة بين الطرفين يحسم المنتصر  
فيها الموقف وفقا لأهدافه .

ولقد حاول الفرنسيون جاهدين الاتصال بالدرأويش فى  
السودان كما حاولوا الاتصال بالأجباش ، مما زاد الأمر خطورة  
فى نظر بريطانيا .

وكان لاتتصار المصريون وككتشنر فى أم درمان ، أثر منقطع  
النظر فى إنجلترا ، ولكن ساءتها أنباء الحملة الفرنسية التى كانت  
تحاول أن تحرم المصريين والإنجليز ثمرة انتصارهم ، عندئذ ثار

الرأى العام الإنجليزى ، وهاجم فرنسا ، وطالبت انجلترا انسحاب مارشان من السودان ، وأبدت فرنسا اتجاهها فى أعالى النيل ، ثم أقام مارشان دعائم حكم واه فى بحر الغزال ، ثم أصر الفرنسيون على إرسال مارشان لتأسيس مستعمرة فرنسية على النيل حول فاشودة « الملكال الآن » وكانت آثار ذلك عظمية فى مصر فبدأ أمل الجلاء ، يبرز فى الأفق وتردد صداء بين الصحف فى حملتها الشديدة على الاحتلال ، ولكن خابت آمال الفرنسيين فتقاعد الأجباش عن نصرتهم ، وتوجه ككتشنر يقابل مارشان ، فوضح له بلغة صريحة حازمة أن وجود الفرنسيين ، يعتبر اعتداء ظاهراً على حقوق مصر وانجلترا ولما رأى مارشان تفوق قوة ككتشنر ، طلب تفويض الأمر إلى حكومته ، وقد سار النزاع عنيفاً بين الدولتين وكاد يؤدي فعلاً إلى الحرب ، ولما سقطت وزارة بريسون إذ ذاك فى فرنسا وحلت محلها وزارة ديوى قررت الحكومة الفرنسية إخلاء فاشودة فى ٣ نوفمبر ، وقد أثار ذلك الحادث فى نفوس المصريين وعلى رأسهم الحديو معنى من معانى اليأس من الاعتماد على فرنسا فى الوقوف بجانب مصر من أجل الجلاء ، فقد جاء فشل فرنسا وانتصار السياسة البريطانية إيذاناً بدوام بقائها فى وادى النيل .

أما الحديو فقد جنح إلى مزيد من الركون إلى الأمر الواقع وقابل الحادث أسيفا ، تراه يعبر عن مشاعره نحو الحادث ، ويلخص موقف الدول التي تحاذلت عن تأييده من أجل الجلاء في مذكراته فيقول : « لقد كان ذلك الحادث بالنسبة إلى آخر مظهر حساس لاتحاد وثيق في سياسة تحرير بلادى ، وكنت أحس وأنا أرقب رحيلهم أن فرصة دولية نقلت من مصر . . . كانت إنجلترا المنتصرة قد ربحت الجولة . . . وكانت تركيا قد تحلت عنا . . . وروسيا لم تعد تؤمن بنا . . . وها هي فرنسا تختفي سرغمة من أفقنا وتحول نظراتها المتعبة جهة أخرى » .

وبينما كانت بريطانيا تنكر على فرنسا احتلالها فاشودة باعتبارها أرضا مصرية لم تمض أشهر معدودة على انسحاب مارشان حتى أكرهت مصر على توقيع اتفاقية السودان في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وقد خولت إنجلترا بهذا رسميا حق الاشتراك في إدارة شئونه وجاءت دليلا على نياتهم في البقاء في وادى النيل ، وكان من طبيعة هذا الحادث أن يسمى آثار الحادث الأسبق في النفوس .

فأخذت كلمة المصريين تتفرق على أمنية الجلاء بعد أن بدا



من موقف فرنسا ونية بريطانيا في البقاء في وادي النيل .

يبدأ الحديو فيلقى من على كاهله اهتمامه العلى لإجلاء الانجليز من داخل البلاد فيمضى - دون أن يفقد الأمل كله - إلى التنظيم السرى فيجد لتنفيذ ذلك عن طريق المجال الدولى بينه وبين بعض كبار المصريين وعلى رأسهم مصطفى كامل ، ولكنه لا يضى فى ذلك طويلا حتى يبدو مندجبا فى شئونہ الخاصة وجمع المال وتكديسه وكأنه كان يحس بقرب نهايته كحديو ، ثم هو يدرك فشل اعتماده على السلطان ويرى أن الحديوية قد لا تستغنى عن هذا الغاصب كسند له وللحكم المطلق الذى يؤمن به ، وكان لموقفه الأخذ إذ ذاك بالأمر الواقع ، أثره على الملاك والأعيان الذين حاولوا من قبل التجاوب معه فى عهد المقاومة .

وقد كان عباس أول من وضع سياسة الوفاق مع الاحتلال قبل أن يبدأها الانجليز .

### الاتفاق الودى وسياسة المعالمة مع فرنسا :

ولقد كانت النتيجة الطبيعية لحادث فاشودة ، تحول فرنسا نحو دول التحالف الثلاثى سنة ١٨٩٩ وحاول دأكاسيه التقرب

من ألمانيا ثم عملت فرنسا على تسوية علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيطاليا ، فتوثقت الروابط نهائيا بين الدولتين في سنة ١٨٩٩ .

وكانت فرنسا قد تلقت درسا قاحيا من مسألة فاشودة فقد عرفت أثر القوة البحرية في تقرير مصير الإمبراطورية ومستقبل الاستعمار ، فاهتمت اهتماما كبيرا بالبحرية سنة ١٩٠١ ، سنة ١٩٠٢ حتى أصبحت بحريتها في المرتبة الثانية في العالم ، ورغم ذلك شعرت أخيرا أنها لا تستطيع مجاراة إنجلترا في حركة البناء البحري ، لذلك ما كادت المنافسة تبرز بين الدولتين ، حتى هدأت إلى النهاية وانتهى الخطر الفرنسي على إنجلترا ومصر وغيرها ، وحل محله خطر جمعية المنافسة البحرية الألمانية ، ولقد بينت تلك المنافسة الألمانية لانجلترا ، ذلك الخطر الجسيم الذي سينجم عن سياسة التباعد مع فرنسا ، فإذا حدث مثلا واستطاعت ألمانيا أن تصل إلى تفاهم مع فرنسا ، وتعاونت قوى الدولتين البحرية توضع مركز إنجلترا البحري الدولي ، لاسيما إذا مالت روسيا بقوتها البحرية إلى ذلك الحلف . فلا عجب إذن أن تعمل الحكومة الإنجليزية على تحسين مركز إنجلترا البحري ، وبجانب ذلك أخذت تصلح من علاقاتها مع فرنسا ، لتأمين مركزها في

مصر والبحر الأبيض المتوسط ، وقد جعلت مفتاح ذلك  
مراكش .

ولقد قامت المفاوضات بين إنجلترا وفرنسا لتسوية المسائل  
المتنازع عليها بين الدولتين في صيف ١٩٠٣ وكان لموقف كرومر  
واعتماد لورد لا زدون ومرونة دلکاسه أثر كبير في نجاح  
هذه المفاوضات ، وحسم الموقف ، بما أنهى نزاع الدولتين في  
مصر بشكل ارتدت آثاره على الاحتلال فزادته استقرارا  
وتمكننا من البلاد .

فبينما كان كرومر يسعى جادا في توطيد أركان الاحتلال  
والقضاء على كل مقاومة داخلية ، كان يحس بأهمية فرنسا لزعامتها  
المعارضة في مصر ، وخطورة ذلك على مركز الاحتلال ، فقد  
كان يرى أن مركزه يتوقف إلى حد كبير على إرضائها .

اقترح كرومر إيفاد جورست إلى باريس للمفاوضة مع  
فرنسا في أمور الدين وإلغاء صندوق الدين ، وهناك علم جيدا  
أن الفرنسيين لن يولوا مطالب الإنجليز اعتبارا إذا لم توافق  
بريطانيا على مطالب فرنسا في مراكش ، لذلك لم يأل جهدا في  
أن يبين لحكومته ضرورة الاتفاق مع فرنسا بشأن مطالبها في  
إفريقيا الشمالية نظير موافقة الفرنسيين على أن تقع مصر في دائرة

النفوذ البريطاني ، ثم طلب من حكومته سرعة البت في هذه المسألة وقال : « يجب أن نصل إلى اتفاق . . وإني أعتقد شخصياً أن هذه المسألة هي أهم مسألة دبلوماسية أخذناها على عاتقنا منذ زمن طويل » .

وكان دلكاسيه في فرنسا يميل إلى تسوية العلاقات الإنجليزية الفرنسية ، فهو يقول نقلاً عن الوثائق الفرنسية « منذ عشرين سنة تطورت الأمور والحوادث في مصر ضد مصلحتنا وقد استطاعت إنجلترا بذلك أن تجعل من احتلالها غير المشروع وغير المستقر حماية مقنعة ، وما كانت تستطيع هذا الأمر إلا بعد كارثة تصيب فرنسا ، لذلك فمن صالح فرنسا ألا ترفض وجهة النظر الإنجليزية ، وأن تتنازل عن حقوق وامتيازات قد أضعفها مر الأيام ، وتضاءلت بمرور السنين بدرجة قد تجعلها في المستقبل نظرية إذا طال انتظار فرنسا ، وبذا لا تستطيع فرنسا استبدالها بمنافع قيمة في جهات أخرى ، غير أن فرنسا الآن تريد استبدال حقوقها في مصر ، بحقائق لا آمال وأمانى ، لذلك فهي مستعدة لتسهيل مهمة إنجلترا في مصر نظير تيسير الأمور لفرنسا في مراکش ، ولاستبدال حقوقها في مصر نظير حقوق مماثلة لها في مراکش » . وبهذا مضت المفاوضات لتحقيق الطرفين

حقوقهما في مصر ومراكش . و انتهت بعقد ماسمي بالاتفاق  
الودي سنة ١٩٠٤ تعهدت فيه إنجلترا على أنها لن تعمل على تغيير  
مركز فرنسا السياسي . كما تعهدت فرنسا بأنها لن تفرقل عمل إنجلترا  
في مصر بالمطالبة بتحديد موعد لانهاء الاحتلال الإنجليزي لها ،  
على شرط أن تطمئن فرنسا على مصالح مساهميهافي الدين المصري  
وغير ذلك ، ونظير هذا تعهدت فرنسا بأنها لن تعمل على تغيير  
مركز مراكش السياسي واعترفت إنجلترا بأن من حق فرنسا  
كدولة متاخمة لمراكش السهر على سلامتها ومساعدتها وأعلنت  
إنجلترا أنها لن تفرقل أعمال فرنسا في هذه البلاد واستعدادها  
لاحترام حقوق فرنسا في مصر ، أما فيما يخص بقناة السويس  
فقد أعيد الاعتراف بضمان حرية الملاحة فيها ، وبهذا استطاعت  
إنجلترا الاطمئنان على مركزها الذي كان يتوطد إذ ذاك فيها ،  
إذ كان معنى هذا اعتراف فرنسا بالاحتلال، ومن ثم قوت مركز  
بريطانيا في مصر من الناحية الدولية حتى بلغ اطمئنان كرومر  
إلى ذلك أن اقترح على بلاده سحب حامية القاهرة والاتفان  
بنفقاتها في جهات أخرى .

وبهذه الاتفاقية اطمأنت إنجلترا على مصر، واستقر الاحتلال  
فيها ، وأمنت شر تحريك فرنسا المعارضة ، لأعمال الإنجليز

ومشروعاتهم في مصر ووادي النيل ، وبذا لم تعد في حاجة إلى تركيز جانب كبير من أسطولها في البحر الأبيض ، وبهذا انتهى الخلاف معها ، بزوال المعارضة الحقة بالاحتلال وزوال الكثير من القيود المالية التي أخذ يحل محلها تشريع مصري ينظم العلاقة بين الحكومة المصرية والدائنين ، ومن ثم أصبحت كلمة بريطانيا في مصر هي العليا ، لاسيما بعد أن وافق كرومر على أن يحل هذه المنظمات الدولية ، التي كانت تقاسم الاحتلال نفوذه ، بفخل عدة مفاوضات من قبل استطاع أن يحل إدارة الدائرة السنبة ويبيع أراضيها ، كما استطاع بنفس الطريقة حل هيئة إدارة الدين ، وقد جاء بعبه ، حول إلغاء صندوق الدين سنة ١٩٠٤ مكملا لذلك . ، فقد أطلق يد إنجلترا في الشؤون المالية وأصبح صندوق الدين هيئة مخصصة فقط لاستلام الدخل اللازم للديون مع زوال سلطته في الإشراف المالي والتدخل في شؤون البلاد ، كما ألغى بنفس المرسوم الذي ألغى صندوق الدين ، إدارة السكك الحديدية الأوربية وقد أحجمت بريطانيا عن متابعة سعيها للإلغاء الامتيازات الأجنبية بعد أن رأت نفسها مطمئنة بعد سنة ١٩٠٤ .

ثبت مراكز الاحتلال من الناحية الدولية بعد اعتراف فرنسا بالاحتلال وتخلصت إنجلترا من القيود الدولية الداخلية ومن ثم

استقر الاحتلال ، وحقق لنفسه المركز الممتاز على حساب  
الناقلين عليه في الخارج .

أما في الداخل، فقد نجحت أيضاً في ذلك ، بفضل انعكاسات  
كل هذا على المصريين ، وسياسة كرومر الداخلية ، فقد قطع  
استقرار الاحتلال من الناحية الدولية الرجاء أمام المصريين  
لكل مساعدة تأتي عن طريق المجال الدولي ، ومن ثم أخذ  
الانجاء نحو الأخذ بالأمر الواقع وقد مكن ذلك كرومر من هذه  
الغاية التي كان يسعى إليها من سياسته وخطته .

### مطة كرومر الداخلية :

بينما كانت بريطانيا تعمل على القضاء على كل معارضة للاحتلال  
من الخارج ، كان كرومر يجتهد منذ سنة ١٨٩٨ خاصة ليزيد آثار  
ذلك تمسكنا من نفوس المصريين ويدفعهم إلى قبول الأمر  
الواقع ، على أساس المصلحة ؛ أخذ شيء بترك شيء والتعاون  
مع الاحتلال .

وجد الاحتلال يستكمل سابق خطواته في إشعارهم باشتراكهم  
معه في المصلحة داخل البلاد وقبول الأمر الواقع ، فأخذ  
كرومر يسترضي كبارهم ليعضمن من ورائهم رضاء جمهور  
البلد ، والثقة في نيات الاحتلال وقد سلك نحوهم على غرار

الاتجاه العام نحو تركيا والدول ، ونحو الجاليات الأجنبية ، ولم يقطع على المصريين الأمل في الاستقلال ، ولم يرض الطبقات والطوائف كلها في وقت وبقدر واحد ، كما أنه لم يسع إلى إغضابها كلها في وقت وبقدر واحد ، بل كان لإرضاء وإعطاؤه كلاهما بمقدار ، وكان شغله الشاغل أن يجعل البعض يشفق من يأس البعض الآخر ، ويسعى كل لتدبير مصالحه على غرار المنتفعين بعطائه .

أخذ كرومر يوثق علاقاته بأئمة رجال الدين ويسترضيهم ، وقد كانوا إذ ذاك على جانب كبير من النفوذ ، فأخذ يوثق علاقته ببعضهم ويسترضى البعض الآخر على حساب الخديوية .

أما طبقة الملاك هؤلاء الذين كانوا معتبرين زعماء للريف فقد شاء الاحتلال أن يسترضيهم ويجعل منهم سندا قويا له ، وإذا يعضى الاحتلال من أجل ذلك شوطا بعيدا فقد كان لنشاطه في الاقتصاد الزراعى ، منذ هذا العام حتى نهاية عهد كرومر ، فى إشعار هذه الطبقة باشتراكها مع الاحتلال فى المصلحة ، واندماج مصالحها فى بقائها والسير معه فى سياسة المصالحة ، بفضل عنايته بتوسيع رقعة الأراضى الزراعية ، والعناية بالسياسة المائية ونشر نظام الرى الدائم ، وغير ذلك مما اهتم به الاحتلال فى سعيه إلى تحويل مصر مزرعة للقطن من أجل معامل الغزل والنسيج بها ،



فارتد بالتالى على هذه الطبقة ، توسيعا فى ملكياتهم ، ونماء فى قدراتهم الشرائية على حساب الملكيات الزراعية الصغيرة .  
ولقد أخذ هؤلاء الملاك يحسون بإصلاحات كرومر الزراعية منذ ١٨٩٩ عندما ارتفعت أسعار القطن بعد انخفاضها من قبل ، وأخذت المساحات الزراعية فى الاتساع ، كما اتجهت الحكومة إلى العناية بهذه الطبقة بالقيام بعدة خدمات أخرى ، كان أحصاها تخفيض ضرائب الأطنان سنة ١٩٠١ بمقدار ٥٧٠٠٠ جنيه وإلغاء رسم الأيلولة سنة ١٩٠٦ الذى خسرت الحكومة فيه ١٨٠٠٠ جنيه وغير ذلك مما جعل منهم أصحاب المصالح الفعلية فى البلاد ، حتى بدأ نوابهم فى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين طيلة هذه المدة مندجين مع سياسة الاحتلال الإنشائية قبل كل اعتبار

وإذا كانت غاية الاحتلال بهذه الطبقة راجعة إلى مكاتها الاجتماعية ، وثرائها وأهميتها إذا ما كسبها إلى جانبه ، فلم تكن تعنيه طبقة البلاد المثقفة ، ففى العناية بها خطر عليه ، كما أنه لم يكن فى حاجة لمساعدتها ، وبريطانيا تستعيز عنها بفنيها ومثقفها للقيام بالإنشاء والمشاركة فى الإدارة ، فلم يكن إرضاء الاحتلال لها إلا بقدر ومقدار ، لم يزد مجهوده فى نحو الأمية بين الذين

تزيد أعمارهم عن العاشرة حتى سنة ١٩١٧ عن ٤٠٪ .  
 فلم تزد ميزانية التعليم مثلاً بعد رخاء الميزانية سنة ١٨٨٨ عن  
 ٧٠ ألف جنيه ، ولم تبلغ هذه الميزانية سنة ١٩٠٦ إلا بمقدار  
 ٣٦٢٠٠٠ جنيه وهى ميزانية لا تقارن بما كان ينفقه إسماعيل  
 على التعليم فى عهده بقدر بلغ ٨٧٠٠٠ جنيه ، إذا علمنا أن  
 ميزانية الاحتلال كانت نامية إذ ذاك ، وكان للحكومة سنة  
 ١٩٠٦ بدلا من الديون احتياطي يقرب من ١٦٠٠٠٠٠٠ ر. ١٦  
 جنيه ولكن رغم ذلك لم تبلغ ميزانية التعليم فى هذا العام إلا  
 ٣٪ من مصروفات سنة ١٩٠٦ وكانت إنجلترا فى بلادها إذ  
 ذاك تنفق على التعليم أكثر من ٧٪ من ميزانيتها هذا عدا  
 ما كان يخص التعليم فيها من ضرائب محلية ومساعدات مختلفة ،  
 ولم يكن كرومر يستهدف من إنشاء المدارس فى عهده إلا أن  
 تكون محض معامل لتخريج الموظفين ، بل أصبحت فى عهده  
 أداة لجنزة المصريين عن طريق التعليم ، ولم يكن هكذا موقف  
 كرومر فحسب من توسيع رقعة التعليم ، والاهتمام بالمتقنين ، بل  
 اتجه يقاوم فكرة إنشاء الجامعة المصرية ، وكان موقفه الفعلى  
 إزاء هذه الحركة نشاطا نحو الإكثار من الكتائب ، ليوقف  
 سيل التبرعات للجامعة بل سعى يضرب الحدود على التعليم

والالتحاق به فرفع رسوم التعليم الابتدائي تارة ، وسعى إلى إلغاء  
المجانبة تارة أخرى ، ومراقبة من يحاول من الطلبة التعليم على  
نفقته في الخارج ، لذلك إذ تستفيد طبقة الملاك من إصلاحات  
الاحتلال ، ظلت الطبقة المثقفة ، منعزلة عن الاستفادة منها  
حتى غرس في قلبها النقمة عليه وانبعثت منها بداية الخطر على  
كيانه في مصر فيما بعد .

بهذا كله استقر الاحتلال ، بفضل القضاء على المعارضة  
والاتجاه الساعي إلى الجلاء من الخارج والداخل ، ومن ثم  
أخذت بريطانيا تنفرد بوحدة النفوذ في البلاد .

وإذ يستقر الاحتلال وتصبح كفته هي العليا في وادي النيل ،  
فقد أخذت كلمة المصريين فعلا تتفرق حول أمنية الجلاء ،  
والاستقلال لاسيما بعدما ١٩٠٤ ولكن دون أن تمحي الفكرة نهائياً  
فسرطان ما ينهض فريق المثقفين يتحدث عن الوطنية وينادي  
بالدستور ، حديث العاطفة ، يحاول غزو قلوب المصريين بهذا الحب  
الجديد ، وهم طبقة المثقفين وكان ذلك الحديث ينبعث تارة من  
نبعة المثل العليا ، التي تلقاها فريق منهم استطاع أن يأخذ حظه  
الوفير من الثقافة الفرنسية في الخارج ، وعلى رأسهم مصطفى كامل  
ومثل هذا الفريق أصولاً لحركة قومية تتجدد مع الأيام بدأت  
تناهض الاحتلال وتلك الفئة التي لم يعجبها هذا اللون من الحديث

حول القومية فيعتبره خيالاً وهم طبقة الملاك ، وكانت تلك في مجموعها تتحدث عن الوطن والدستور حديث النفع المالى والمصلحة المشتركة ، وقد رأوا أن السلطة الفعلية قد آلت كلها إلى كرومر ، وأن مصالحهم الشخصية تفرض عليهم أن يكونوا على وفاق مع الاحتلال ، بعد أن أصبح هذا حقيقة واقعة وأن الاعتراف بشرعيته لا يعنى عدم وجوده وأن سواهم أصحاب خيال يعملون ضد مصالحهم ، المندمجة مع وجود الاحتلال ، ولما كانت الفئة الأولى إذ ذاك قلة ناشئة والثانية كثرة قوية ضالعة ظل الاحتلال يحقق لبريطانيا ما كانت تصبو إليه من الاستقرار فى وادى النيل ، ويحقق المركز الممتاز فيه ، ويربط الاقتصاد المصرى بالرأسمالية البريطانية مدة ولكن جاء فصل النفوذ على يد الحركة القومية ، النهائية .

ولقد ظل كرومر محافظاً على هذا الكسب الكبير حتى نهاية أيامه فى مصر ، حتى بلغ به حماسه وحرصه لصيانة مركز الاحتلال ، وتفتتت ذرات المقاومة فى مصر إلى الخروج عن جوهر الخطة التى اتبعها فى حكم البلاد ، بالكشف عن حقيقة الاحتلال فى حادثة دنشواى الدامية ، فى يوم أحس أن البلاد قد أسلمت له القياد ، وأن الاحتلال فعلاً قد استقر ، فما شعر

باعتداء مزعوم على جنود الاحتلال ، حتى شاء أن يرد إليه.  
هيئته بإرهاب المصريين بالانتقام من المعتدين في وحشية  
دامية ، حتى أخرج الاحتلال عن خطة الغموض التي اتبعها ،  
وأفصح عن طبيعته الجارحة .

ولم يكن العنف طارئاً على الاحتلال إذ ذاك ، ولكنه  
كان يذخره من أجل دعم كيانه إلى حيث لا ينفع اللين ،  
وكانت دنشواى بداية البعث الجديد للروح القومية الذي كان.  
قد أخذ يتجلى خلال الرماد في الوقت الذي أخذ فيه الاحتلال  
سييله إلى الاستقرار .



## بعث الحركة القومية والمطالبة بالجلاء

كرومر ، أن يكسب لبلاده مركزا ممتازا في مصر ، وترك للأيام تسوية ما بقي من قيود تشل ذلك المركز الممتاز ، إلا أنه لم يكن يخطر بباله أن التسوية الحقيقية ستكون مع الأمة المصرية ، مع الروح القومية الذي أخذ ينبعث في عهده ، وينمو ويزداد اختارا وتجسدا .

كان للروح القومية ماضٍ وذكريات وثورة ودستور ولم يكن متوقعا أن يمحي لمجرد هزيمة لحقت بمصر فالأسباب التي بعثته وهي سيطرة الأجانب على البلاد والتحكم الداخلي في البلاد ، كان لابد أن تبعثه طالما كانت قائمة بمجرد التغلب على ما كان لكارثة سنة ١٨٨٢ من آثار ، بفضل حيوية الشعب وعراقته ، وتحت تأثير تيارات الحرية المعاصرة في أوروبا والتي كان يتردد صداها في مصر ونمو الطبقة المثقفة وتحت طغيان الإدارة البريطانية . ولقد وضع للمصريين أن هذه الكارثة لم تعالج من الزاوية المصرية بل استغلت لمطامع بريطانيا الاستعمارية فقد ظهرت آثار الاحتلال في كل مناحي الحياة ، بشكل لم يكن يرضاه

المصريون ، وكان من الطبيعي أن ينزعوا إلى إجلاء بريطانيا عن بلادهم ، كما تجلت طبيعة ذلك من قبل ، لولا تحضن الاحتلال بخطة الغموض ، التي كانت تقضى على كل تماسك بينهم ، على أن همود روح المقاومة التي استقر في ظلها الاحتلال لم يكن يعنى في ذاته إلا تهيؤا لوثبة قوية في وجهه إن آجلاً أو عاجلاً ، ولم يكن معنى استقرار الاحتلال الحيلولة دون ظهور هذه الروح التي كانت بطبيعتها تختمر في ظل حكمه ، وتشغل بين الطبقة المثقفة التي تعتمد إمامها .

وقد استطاع مصطفى كامل التعبير عنها منذ إشراقها ، وإثارتها منذ أن كانت تختمر ، وتوجيهها في وجه الاحتلال بناءً جديداً لها يقوم على الإيمان بسيادة مصر الداخلية والخارجية ، وكانت حادثة دنشواي عاملاً أشعل هذه الروح ودفعها دفعاً إلى الأمام وسنداً شد أزر الحركة الوطنية .

تهيأ مصطفى كامل بحكم الوراثة والبيئة المهدبة ، والظروف المواتية في تكوينه ، وكان للظروف أثرها في إبراز هذا التكوين ليكون زعيماً لبعث الحركة الوطنية ، والوثوب بها في وجه الاحتلال ، مطالباً بالجللاء والدستور .

قربه الحديو عباس إليه وساعده بالنفوذ والمال في البداية ،

بعد أن تعهد اسرا — في أخريات أيام المقاومة ، التي أثارها في وجه الاحتلال — علي أن يعمل على تخليص البلاد من الاحتلال .  
وتحت تأثير تفكير المعسر وعقليته وأطماع الحديو الذاتية في الملك ، اتجه إلى العمل لإجراء الإنجليز ، اعتماداً على الثقة في الوسط الدولي ، عندما كان ثمة أمل للجلاء لا يزال باقياً ، وقد استطاع أن ينزل إلى حد كبير من قدر بريطانيا فيما كانت تدعيه من حسن سير الإدارة في مصر ، ولكن لم يلبث أن أخذ إيمانه يرسخ بحل قضية الجلاء في مصر وحدها دون الاعتماد على العمل لإثارتها في المحيط الدولي وتأليب الدول على بريطانيا ، عندما بدأ الحديو يفصح عن نياته لإزاء سعيه لأطماعه الذاتية ، وعندما بدت بريطانيا تكشف عن نياتها في البقاء في وادي النيل ، وأخذت فرنسا تسحب عونها لحل قضية الجلاء . عندئذ بدا هذا الزعيم يستقل بالدعوة الوطنية ، ويوجه البلاد دون الاستناد إلى الحديو وذلك عن طريق البعث والبناء الوطني والكشف عن حقيقة الاحتلال الذي استقر بفضل ما اتبعه من خطة الغموض ، وذلك بشق الوسائل التي كان أخصها الخطابة والصحافة .

فبينما كان الاحتلال يجد في العمل على دفع المصريين إلى



الإذعان للأمر الواقع وإقناعهم بالآتيعلوا بالأمل في استخدام التدخل العثماني أو الأوربي ضد الاحتلال ، وأن يشعروا فيما بينهم باتفاق المصلحة مع الاحتلال . وبينما كان يعمل على التفريق بين مختلف الطبقات ، وعدم الكشف عن طبيعة الاحتلال الجارحة ، كانت دعوة مصطفى كامل تمضى مع الأيام لتقضى على هذه الاتجاهات بأبسط الأمور وفي قوة ، لأن محورها كان بسيطا خاليا من التعقيد : لمصر عدو واحد هو الاحتلال ، ولمصر مقصد واحد هو الجلاء والدستور ، وماعدا ذلك فتفصيل له وقته وليس من الواجب أن يطغى على هذا المطلب الأساسي أو يضعف من مقاومة هذا العدو الدخيل أمر ما وقيم مصطفى كامل ذلك على عقيدة بسيطة هي حب الوطن حبا خالصا لا يشوبه التفكير في انتفاع أو مصلحة . ولقد استخدمت حملته ثلاث رسائل : الأولى ألا بأس مطلقا وألا تصدقوا أيها المصريون كلام الإنجليز ، وكلام مأجوريهم ومنتهعهم وعملاتهم ، بأن مركزهم في مصر لا يتزعزع ، والثانية : ألا تتقوا بوعودهم مطلقاً ، وألا تركنوا إلى محاولاتهم تبسيط المركز الدولي للبلاد، بل تذرعوا بتلك العناصر الدولية والعثمانية التي يكرها الإنجليز أما الوسيلة الثالثة فهي : ألا تصدقوا أن

الاحتلال يمكن أن يُبطن خيراً لكم أو لبعضكم فهو يفعل ذلك ليفرق كلنكم ويجعل بعضكم أعداء البعض الآخر .

وجاهد مصطفى كامل من أجل ذلك ليوحد من صفوف الأمة ويشير مشاعرها القومية ، فالتف حوله خلاصة الطبقة المثقفة مع لفيف من جيل عرابي في البداية ، ومن حلقة صغيرة كان الاحتلال يسعى إلى تفتيتها ويشير عليها كبار الملاك الذين تقموا على دعوته اتجاهها القضاء على الاحتلال ، الذي دمج مصالحهم في وجوده ، أخذت الحركة تنتشر في حلقات أوسع ، وكانت حادثة دنشواي الدامية عاملاً هاماً وحدثاً تاريخياً كبيراً في اتساع رقعة الدعوة ومضاعفة جهوده ضد الاحتلال ، وقد صاحبها إذ ذاك دعوة المطالبة بالدستور ، وآمن من لم يكن يصدق كلام مصطفى كامل ، عندما قال : « لا يفرنكم من المحتلين لين الممس فقد تغلب عليهم طبيعة زبانية الجحيم » .

واستطاع مصطفى كامل أن يهز أركان الاحتلال المستقرة في الداخل والخارج وأن يطوح بعميده كرومر الذي كان له الفضل الكبير في توطيد هذه الأركان حتى أقبل كرومر من مصر ، ولقد كان كرومر غنياً في أيامه الأخيرة : أفصح عن أبدية الاحتلال أبدية المركز الخاص للإنجليز في مصر ، وأفصح

عن اعتقاده بقصور المصريين وهزا من قدرتهم في التمتع بالحكم  
النيابي ، بل أبان الإسلام ديناً يحول دون المشاركة في ركب  
الحضارة وكأنما أصاب الرجل (مس) وهو يزهي بنفسه فانتقلت  
الأنانة رعونة وطيشاً .

ورحل كرومر من مصر إلى بلاده وظلت قضية الجلاء  
أمل المصريين وموضع رجائهم وإيمانهم بكرامتهم وحریتهم  
واستقلالهم .

وجاء بعد جورست كرومر كمعتمد جديد لبريطانيا في  
مصر ، وعلى الرغم من أنه كان احتلالياً عندما كان مستشاراً  
للعالية في عهد كرومر فقد خرج إلى مصر مزوداً بعمليات  
تقضى بأن يخفف من وطأة الحكم الاستبدادي وأن يسعى إلى  
القضاء على الحركة الوطنية باتباع المسالمة والوفاق مع الخديو  
فيرد إليه نفوذه ليكسبه إلى جانبه ضد الحركة الوطنية وأدرك  
الرجل أنه لا بد من خروج آخر عن الجادة الكرومرية  
الأصيلة وكانت هذه تقضى ألا يعمد المعتمد الجديد في الإرضاء  
او الإغضاب ، وأن يمضي على خطة سلفه ولكن بوسائل أكثر  
مرونة ، غير أن خطته لم تحقق أهداف بريطانيا بقدر ما كانت  
بشأً جديداً للروح القومي .

فقد مضت الحركة القومية في عهده قدما إلى الأمام ، وأصبح لها قاعدة شعبية كبرى ، أقامها مصطفى كامل قبل وفاته في فبراير سنة ١٩٠٨ فحمل لواء هامن بعده ، وفي عهد جورست ، الزعيم محمد فريد ، وقد مضى بالحركة القومية إلى الأمام يحمل على الاحتلال ويحتج على كل تصريح من بريطانيا ترفض فيه حل قضية الجلاء ، فعندما صرح وزير الحرية البريطانية إذ ذاك بأن إنقاص جيش الاحتلال في مصر أمر غير مقبول ، ناشد ، محمد فريد الشباب المطالبة بالجلاء عن مصر ، بل دعا بجانب ذلك إلى المطالبة بالدستور على أن يكون الحديد هو المصدر الذي يمنح الدستور لا إنجلترا ، ولما رد جورست بأن مصر ليست أهلا لذلك الدستور لعدم توفر ظروفه ، دعا محمد فريد أعضاء المجلسين شبه النيابيين اللذين أنشأهما الاحتلال من قبل ، للمطالبة بالدستور والحملة على حكومة الاحتلال ، وظل وراء الحركة حتى بلغت المعارضة النيابية فيهما حداً أخرجهما عن لائحتهما المحدودة إلى روح المجالس النيابية الحقة ، وقاد الشعب ودعا للجلاء حتى بلغت دعوته رجل الشارع . فانتهم حملته برضوخ بريطانيا بتطوير هذه المجالس ومنحها بعض شكليات الحياة النيابية مستهدفة بذلك إسكات هذه المعارضة ، غير أن ذلك لم ينجح بمجهود المطالبين

بالجلاء والدستور بل حفزهم ومكنهم من التعبير عن أمانى المصريين فى ذلك حتى بلغت الحركة أوجها سنة ١٩١٠ عندما تمخضت قرائح الاحتلال عن مشروع أثار الجمهور وهو مد امتياز قناة السويس أربعين سنة مقابل أن تدفع شركة القناة لمصر أربعة ملايين من الجنيهات مقسطة حتى بلغت النقمة على الاحتلال درجة قصوى ومن ثم ارتدت بريطانيا تستعمل الشدة فى مواجهة الحركة الوطنية ولكنها لم تهمد ولم تسكن .

فلما جاء كتشنر بعد وفاة جورست أسرع يحقق أهداف سلفه لتفريق كلمة المصريين وتوطيد أركان الاحتلال بالإمعان فى سياسة الرياء ولكن بغير وسائله وبطرق المسألة المصرية لا بالوافق مع الحديو ورد سلطاته إليه كما فعل سلفه ، ولكن بطرقها من جانب المصريين فأصدر قانون الخمسة أفدنة للعناية بالفلاح ، واهتم بالطبقة المثقفة بمنحها حق التمثيل فيما أنشأه إذ ذاك من نظام نيابى حل محل الهيئتين السالفتين وهى الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ غير أن ذلك كله لم يحقق ظنه ، فبعد أن حاول تفريق ذرات الحركة بتشريد زعمائها بما اتبعه من وسائل الشدة استطاعت تلك أن تتجمع من جديد وتعبّر عن وجودها فى ظل نظام الجمعية التشريعية وبين ساحتها ، وتعلن

فى حدة ، قوميتها فى وجه الاحتلال تحت لزامة جديدة از عجث  
الاحتلال ومعتمده .

وبينا كانت الأحداث هكذا ، أعلنت الحرب العظمى  
الأولى ومن ثم فرضت بريطانيا على مصر الحماية ، ومضت  
الحرب سجالا بين انجلترا وأعدائها ، ومصر فى ظلها تنهياً  
للافتجار ، حتى انتهت هذه الحرب سنة ١٩١٨ وخرجت منها  
انجلترا منتصرة تنال من الأعداء المهزومين ، كما تحصل من  
شركائها فى النصر على الرضاء عن رغباتها ، نظير رضاها عن  
رغباتهم ، فاعتقدت إذ ذاك انها قد آن لها أن تطمئن إلى  
الحقوق التى نالتها سنة ١٩١٤ من خلع الحديو ، والقضاء على  
سيادة الدولة العثمانية وما نالته من حقوق استغلتها مدى ثلاثين  
عاما من احتلال عسكري ، ولم تكن تتوقع أن ينهض شعب  
مصر ليقرر مصيره !!

ولقد استطاعت مصر أن تخيب رجاءها وأن تنهياً خلال  
هذه الحرب ، لمنازلة الإنجليز ، ففى خلالها رأى المصريون  
الاحتلال فى صورته الجارحة ، فى سلبه الأموال وهدمه مقومات  
الأسرة وتقاليدها ، فليس بهذا حقيقته السياسية من خلال  
آلامه وحرمانه ، حتى إذا ما أعلنت الهدنة وأعلنت معها حقوق

الشعوب فى تقرير مصيرها انطلق نائراً من أجل تحقيق الجلاء  
وتسوية قضيته على يديه ، فانطلقت بريطانيا تواجه الثورة  
بنيرانها ، فاعتقلت وشردت وسجنت ولكن نالت مصر برغم  
ذلك حق تقرير المصير ، وقد بدأت المفاوضات لذلك فى ١٣  
نوفمبر سنة ١٩١٨ و انتهت بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى  
منحها حقها فى الاستقلال والسيادة مع بضع تحفظات ، وكانت  
آخر فصول هذه المفاوضات لاستكمال هذا الاستقلال سنة ١٩٣٦  
بإبرام معاهدة التحالف المصرية الإنجليزية ، ولما أعقب ذلك  
قيام الحرب العظمى الثانية جدت مصر لإقناع بريطانيا بعدم  
صلاحية هذه المعاهدة وطال الأخذ والرد ، حتى ألقتها مصر  
سنة ١٩٥١ إذ ذاك احتجت بريطانيا ، ولكن لم تكدم مصر  
تصم آذانها عن سماع ذلك حتى ثار جيشها فى ٢٣ يولية  
سنة ١٩٥٢ يجهز على الاحتلال حتى استطاع أن يقضى عليه  
ويحقق الجلاء ويرد الإنجليز إلى ديارهم إلى غير رجعة وبذلك  
تحقق على يديه لمصر اكتمال الحرية والكرامة والاستقلال ؟



## مصادر البحث

### ١ - وثائق :

#### (١) وثائق غير منشورة :

ملف ثابت باشا - محفظة رقم ١٦٣ ، ١٦٤ -  
قصر الجمهورية .

#### (ب) وثائق منشورة :

- Livres Jaunes, 1880-1832.
- Blue Books, 1882 ( Egypt ).
- Documents Diplomatiques, affaires d' Egypt  
1881, 1882, 1887.

### ٢ - مراجع عربية ومعربة :

#### (١) مذكرات :

- مذكرات عرابي في « كشف الستار عن سر الأسرار  
في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية  
١٨٨١ - ١٨٨٢ » .



— مذكرات الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في كتاب  
«الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده»  
للسيد محمد رشيد رضا ح ٢٥.

— مذكرات أحمد باشا شفيق : «مذكراتي في نصف قرن»  
القسم الأول والثاني .

(ب) دراسات :

— ردوتشتين : المسألة المصرية من ١٨٧٥ — ١٩١٠ —  
ترجمة الأستاذين : العبادي وبدران — طبعة  
ثانية — ١٩٣٦ .

— الدكتور عبد العزيز رفاعي — محمد سلطان أمام التاريخ —  
مكتبة الإنجلو ١٩٥٨ .

— الأستاذ عبد الرحمن الرافعي — مصطفى كامل — طبعة  
ثانية ١٩٤٥ .

— الأستاذ محمد شفيق غربال — تاريخ المفاوضات المصرية  
البريطانية في ( ١٨٨٢ —  
١٩٣٦ ) مكتبة النهضة ١٩٥٢

— الدكتور محمد مصطفى صفوت — الاحتلال الإنجليزي لمصر  
وموقف الدول الكبرى إزاءه  
دار الفكر العربي — ١٩٥٢

٣ — مراجع أجنبية :

(١) معاصرة :

- Cocheris F., Situation internationale de l'Egypte et du Eudan Paris 1903
- Cromer ( earl of ) : modern Egypt, London 1908 & 2 Vols.
- Freycinet ( charle de ) : La question d' Egypt Paris — 1905.
- Malet ( Edward ) : Egypt (1879 — 1883) London 1908.

(ب) سير :

- Cromer ( earl of ) : Abbas II, London 1951.
- Lyall ( John ) : The life of the marquis of Dufferin and ava, 2 Vols — 1905.
- The Marquis of Zetland : The life of floard Cromer, London 1932.

(ح) دراسات :

- Broadly ( A. H ) : How we defended Arabi & his friends 1884.
- Jerrold ( Blanchard ) : The Belgium of the East 1882.
- Milner : England in Egypt, London, 1921.
- Young ( George ) : Egypt, London, 1930



# المكتبة الثقافية

## تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها الآن :

- ١ — الثقافة العربية أسبق من  
ثقافة اليونان والعبريين  
للأستاذ عباس محمود العقاد
- ٢ — الاشتراكية والشيوعية . . . للأستاذ علي أدهم
- ٣ — الظاهر يبرز في القصص الشعبي للدكتور عبد الحميد يونس
- ٤ — قصة التطور ... .. للدكتور أنور عبد العليم
- ٥ — طب وسحر ... .. للدكتور بول غليونجي
- ٦ — فجر القصة ... .. للأستاذ يحيى حقي
- ٧ — الشرق الفنان ... .. للدكتور زكي نجيب محمود
- ٨ — رمضان ... .. للأستاذ حسن عبدالوهاب
- ٩ — أعلام الصحابة ... .. للأستاذ محمد خالد

- ١٠ - الشرق والإسلام ... للأستاذ عبد الرحمن صدقي
- ١١ - المريح ... ... } للدكتور جمال الدين  
والدكتور محمود خيرى
- ١٢ - فن الشعر ... ... للدكتور محمد مندور
- ١٣ - الاقتصاد السياسى ... للأستاذ أحمد محمد عبد الخالق
- ١٤ - الصحافة المصرية ... للدكتور عبد اللطيف حمزه
- ١٥ - التخطيط القومى ... للدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن
- ١٦ - اتحادنا فلسفة خلقية ... للدكتور ثروت عكاشه
- ١٧ - اشتراكية بلدنا ... للأستاذ عبد المنعم الصاوى
- ١٨ - طريق الغد ... ... للأستاذ حسن عباس زكى
- ١٩ - التشريع الإسلامى  
واثره فى الفقه الغربى ... للدكتور محمد يوسف موسى
- ٢٠ - العبقريه فى الفن ... للدكتور مصطفى يوسف
- ٢١ - قصة الأرض فى إقليم مصر ... للأستاذ محمد صبيح
- ٢٢ - قصة النرة ... ... للدكتور إسمايل بسيونى هزاع
- ٢٣ - صلاح الدين الأيوبى  
بين شعراء عصره وكتابه ... للدكتور احمد احمد بدوى

- ٢٤- الحب الإلهي في النصوص الإسلامية للدكتور محمد مصطفى حامى
- ٢٥- تاريخ الفلك عند العرب ... للدكتور إمام إبراهيم أحمد
- ٢٦- صراع البترول في العالم العربي للدكتور أحمد سويلم العمرى
- ٢٧- القومية العربية ... .. للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى
- ٢٨- القانون والحياة ... .. للدكتور عبدالفتاح عبدالباقي
- ٢٩- قضية كينيا ... .. للدكتور عبد العزيز كامل
- ٣٠- الثورة العرايية ... .. » أحمد عبدالرحيم مصطفى
- ٣١- فنون التصوير المعاصرة ... للأستاذ محمد ضيق الجباخنجى
- ٣٢- الرسول في بيته ... .. للأستاذ عبد الوهاب حموده
- ٣٣- أعلام الصحابة ( المجاهدون ) للأستاذ محمد خالد
- ٣٤- الفنون الشعبية ... .. للأستاذ رشدى صالح
- ٣٥- إختاتون ... .. للدكتور عبد المنعم أبو بكر
- ٣٦- الذرة في خدمة الزراعة ... .. » محمود يوسف الشواربى
- ٣٧- الفضاء الكونى ... .. للدكتور محمد جمال الدين الفندى
- ٣٨- طاغور شاعر الحب والسلام للدكتور شكرى محمد عياد
- ٣٩- قضية الجلاء عن مصر ... .. للدكتور عبد العزيز رفاعى

التمن قرشان فقط





## المكتبة الثقافية

مكتبة جامعة لكل أنواع المعرفة  
فاحرص على ما فاتك منها...

والطلب من :

- ١ - دار القلم ..... ١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة
- ٢ - مكاتب شركة توزيع الأخبار ..... في الإقليم المصري
- ٣ - وكلاء الشركة القومية ..... في جميع البلاد العربية
- ٤ - مكتبة المتنى ..... بغداد - العراق

مطابع دار القلم بالقاهرة



## المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- تبسّر لكل قارئ أن يقيم في بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام اساندة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر في أوله وفي منتصفه

## الكتاب القادم

**الخضروات**  
وقيمتها الغذائية والطبية  
للدكتور عبد العزيز فراج

أول يوليه ١٩٦١

04